# المسلم
# في عالم الإقتصاد

الطبعة الأولى
1445 هـ / 2024 م

اسم الكتـــاب: المسلم في عالم الإقتصاد
المـــؤلـــف: مالك بن نبي
موضوع الكتاب: فكر
عدد الصفحات: 112 صفحة
عدد المـــلازم: 7 ملازم
مقاس الكتـاب: 17 x 24
عدد الطبعـات: الطبعة الأولى
رقـم الإيـــداع: 2278 / 2024
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 6903 - 87 - 6

محفوظة جميع الحقوق

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع، والتصوير، والنقل، والترجمة، والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي، وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الدار.

دار البشير للثقافة والعلوم
elbasheer.marketing@gmail.com
elbasheernashr@gmail.com
01152806533 - 01012355714

# المسلم
# في عالم الإقتصاد

مالك بن نبي

تقديم

أ.د/ عبد الهادي مقبل

دار البشير

# بين يدي هذا الكتاب

يوضِّح لنا مالك بن نبي في هذا الكتاب أهمِّية وجود دور للاقتصاد الموحَّد بين بلدان العالم العربي الإسلامي، وضرب لنا مثَلا بما قامت به الصين والاتحاد السوفيتي في هذا الميدان حين بدأتَا دراسة مشروع مشترَك يتَّصل بإنشاء (إمبراطورية زراعية (Empire Agricole مشتركة في مقاطعة (كازاخستان) السوفيتية ومقاطعة (سنيكيانج) الصينية، بحيث يقوم الإنتاج فيها على القَمْح الروسي والقُطْن الصيني، ويستغلان أساسًا؛ لتدعيم اتِّحاد صِنَاعي تشكِّل على أساسه وَحدة اقتصادية مهمة، وعلى الرغم من أن المشروع لم يكتَمِل بسبب الأزمة التي حدثت بين البلدين فإنه كان توجهًا متميزًا نحو الاقتصاد الموحَّد.

وينتَقِل بنا الكاتب للحديث عن الانتقال إلى المرحلة الصناعية التي لا يُمكِن أن تتم فيها الصورة الإنتاجية السليمة إلا من خلال فائِض كبير في الإنتاج الزراعي، والمُشكِلة أن أغلَبَ بِلاد العالم الإسلامي قاحِلَة تحتَاج لطرق مُبدِعة من أجل استِخْدام جيِّد للمِيَاه مع مُراعاة ترشيد الاستهلاك، وأرى أن توْعِيَة المُواطِن العَرَبي بحُسْن التَّعامل مع المياه، فضلًا عن ضرورة استخدام أحدث الأساليب العلمية في الري، ومحاولة الاستفادة من تحْلية مياه البحار بأبحاث عربيَّة واعِدة تعمل على تطبيقها بطرق مُبدِعَة تقلِّل التكاليف المادية الباهظة، ولن تعدم الأمة العربية من شبابها الواعد.

ويلفت الانتباه إلى مُشكِلَة تسْويق المَوَاد الأوليَّة، بل أقرَّ مالك بن نبي أن البلاد الإسلامية مُضطَّرة لأن تصدر المَواد الخام -معرِبًا عن أسفِه

في ذلك- لأن تسْعيرَ السُّوق المَالية يبدأ من عَلاقة المادة الأوليَّة بالعُمْلة، ويرى أنه من الطبيعي جرَّاء ذلك أن نَجد هيْمنة الدولار والإسترليني، وهذا هو جَوْهر الضَّرر القائم على أساس النَّقد، ويسْتَبين ذلك للخبراء والمُرَاقبين حين لاحَظوا البَوْن الشَّاسِع بين سِعْر الطن المصدَّر من المادة الأولية، وسعر الطن المستورَد من المنتجات المصنوعة إلى بلد من العالم الثالث، لذا وجدنا مالك بن نبي يدعو إلى اقتصاد موحَّد في ميدان تسويق المواد الأولية لمواجهة الاستراتيجية المالية للاحتكارات بصورة فعَّالة.

ينتقد مالك بن نبي النظام الاقتصادي الماركسي كما انتقد الرأسمالية بشكل عام؛ إذ يستَنِد على النَّزعة الجماعِيَّة التي تتناقض مع مَضْمون فِكرة النزعة الفردية التي تستنِد عليها الرأسمالية؛ ففي الوقت التي تستند فيه الرأسمالية على مبدأ حرية تمَلُّك الأفراد لوسائل الإنتاج وحرية العمل والسيادة الفردية في المجال الاقتصادي وحرية التقاعد ضِمْن إطار المَصلحة الفردية، فإن النظام الاقتصادي الماركسي هو نقيض للرأسمالية حيث لا وجود لنظام السوق، ولا دورَ له في تجديد حجم السلع ونوعها، والخدمات التي يحتاجها المجتمع، إنما تُحدَّد من قِبَل أجهزة تخطيط مركزية من خلال وضع خطة مركزية.

ويشدِّد على أهمية الوعي بالثقافة الاقتصادية، والعودة إلى حضارتنا العريقة بسَوَاعد الأمَّة من شباب ومفكرين، ومِن ذلك تأكيده على أن دَوْرَ المال بوصْفِه مجرَّد خزينة يودَع فيها فائض العمل؛ لتعيده لصاحبه عند الحاجة قد تُنوسِيَ تمامًا، فقد أصبحت أذهاننا لا تستطيع أن تفكِّر في مشروع اقتصادي دون أن تقعده على شروط مالية كأن العمل أصبح فعلًا سجينًا لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن (رأس المال).

يصِل المؤلف إلى نُقطة البداية الصحيحة، وهي قضِيَّة تعبئة الطَّاقات

الاجتماعية -وقد برز ذلك في حديثه عن الاستثمار الاجتماعي- فالصين خرجت من العَدَم بسواعد أبنائها، وكذلك الحال في اليابان، بل نجِد الشَّعب الألماني كان في وضع تدميري عام 1945 حتى إن (روزنبرج) صاحب كتاب (الدم والذهب) ربط ذلك التحول بالدم الألماني.

وأُحِب أن أضيف مشكلة أخرى في غاية الأهمية لم يتعرَّض لها مالك بن نبي، ألا وهي قضية نُدْرة الموارد وقلَّتها؛ فلقد واجَهَتْ دول مجلِس التعاون الخليجي تحديات كبيرة تتمثَّل في الزيادة المتسارِعَة في الطلب على الكهرباء لمواكبة النمو الاقتصادي والسكاني الذي تشهده دول المنطقة. ولقد شهِد قِطَاع الكهرباء نموًّا في الاستِهْلاك يفوق 7 في المائة سنويًّا في العقود القليلة الماضية. ويُتوقَّع أن يرتفع الطلب على الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف خلال الـ 30 سنة المقبلة. وفي مواكبة ذلك تزدَادُ أنشطة تشييد المحطَّات الحرارية؛ لتوليد الطاقة عن طريق حرق الغاز الطبيعي، أو الوقود السائل وحتى البترول الخام في بعض الأحيان.

وفي موازاة ذلك، تُواجِه بعضَ الدول الخليجية مُعضِلَةَ تأمين الوَقود اللازم لتوليد الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي الذي يُستَخْدَم كذلك في عديد من التطبيقات الصِّنَاعيَّة كوقود في الصناعة البتروكيماوية والألمنيوم والصلب، ودوره في صناعة الأسمدة والميثانول. وبالمتوسط تولَّد 50 في المائة من إنتاج الكهرباء باستخدام الوقود السائل مثل الديزل وزيت الوقود والنفط الخام.

ودفعت كارثة اليابان النووية عديدًا من دُوَل العَالم ومن بَيْنِها دولة الكويت إلى صَرْف النَّظر عن إقامة محطات طاقة نووية مما أضاف للتحديات التي يواجهها قطاع توليد الطاقة الكهربائية، خاصة فيما يتعلَّق بالبحث عن الطاقة النظيفة وخاصة الغاز الطبيعي. وترتب على نقص

الغـاز الطبيعـي في بعـض هـذه الـدول انتشـار حـرْق النفط الخـام ومشـتقَّاته الثمينـة مثـل الديـزل، والأكيـد أن مشـكلة نقـص الوقـود تُمثِّـل قـوةً محرِّكـة لزيـادة النشـاط الاسـتثماري في مجـال إنتاج الغـاز الطبيعـي واسـتخراجه. إلا أن هـذا النشـاط الاسـتثماري غالبًا مـا يصطدم بالأسـعار المحليـة المتدنِّية التي غالبًـا مـا تكـون أقل بكثـير من سِـعر التكلفة، ممـا يـؤدي إلى عـزوف أو تردُّد الـشركات العالميـة عـن الاسـتثمار في هـذا المجال.

وإننـي أتوجـه للقـارئ العـربي بـكل الغِبطـة والـسرور مـن هـذا العمل الرائـع، والجهـد المبـارك الـذي تقيمـه دار البشـير من أجـل نشر الثقافـة، ومما لا شَـكَّ فيـه أن مؤلَّفـات مالك بن نبي عـلى رأس هذه الموضوعـات الفكرية، والمسـتقبل مُـشرِق بـإذن الله لأمتنـا العربيـة الإسـلامية عـلى الرغـم مـن كل الصعـاب بفضـل جهـود أبنائها وسـواعدهم.

**الأستاذ الدكتور عبد الهادي مقبل**
**نائب رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع**
**عضو اللجنة الدائمة لترقية أساتذة الجامعات**
**مستشار رئيس جامعة طنطا للشئون القانونية والاقتصادية**
**أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بجامعة طنطا**
**الأستاذ بحقوق أسوان، والمعهد العالي للدراسات الإسلامية**

# الجزءُ الأوّلُ
# عموميات البحث

- صورة العلاقات الاقتصادية الراهنة في العالم
- الاقتصاد والاقتصادانية
- حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة

# صورة العلاقات
# الاقتصادية الراهنة في العالم

إن النظرية الماركسية التي تَرُدّ المشكلة الإنسانية كلها إلى العوامل الاقتصادية، تغفل بعض الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية أو تغض من شأنها؛ ولكن هذه النظرية صادقة في الحدود التي يمكن أن تفسر فيها الظاهرة الاجتماعية تفسيرًا اقتصاديًا.

وفي هذه الحدود الواسعة يعد (الإطار الإنساني) الممتد من طنجة إلى جاكرتا شاشة من المباني والتكوينات الاقتصادية، ويعد (النموذج الاجتماعي) -الجائع العاري- الذي نراه في شرق المحور في كلكتا وفي غرب المحور في تونس ثمرة لهذه المباني وتلك التكوينات.

وعليه فمن الممكن أن نتحدث في هذه الحدود عن حتمية اقتصادية تضغط بثقل قضائها على مصير الشعوب الإسلامية، ولكن هذا القضاء لا دخل فيه للميتافيزيقا، وهو ليس قضاء مطلقًا نهائيًا، بل هو عارض طارئ من أعراض التاريخ أو هو بمثابة الزمن الميت في النمو المادي لتلك الشعوب، يتفق مع تلك الأوضاع الشخصية الموروثة التي تتنافى مع الأوضاع الاقتصادية التي حددتها وفرضتها الحضارة الغربية.

ولقد ظهرت الآثار الاجتماعية لهذا التنافي منذ اللحظة التي وقع فيها الرجل المسلم في الأحبولة الاستعمارية، فأصبح العميل المستعبد المستغل للاقتصاد الحديث، دون أن يجد في نفسه، وفي تقاليده وفي عاداته الوسيلة

الكافيـة كـما ينتـزع نفسـه من تورطـه، وهكذا بـدأ عـصر الحتميـة الاقتصادية بالنسـبة لـه مع بـدء العصر الاسـتعماري.

ولم يخلصـه تحـرره السـياسي بصفـة عامة مـن التـورط الاقتصـادي، فإن المشـكلة أولًا ذات طابـع نفـسي؛ لأن المعنـى الاقتصـادي لم يظفـر في ضمـير العـالم الإسـلامي بالنمـو نفسـه الـذي ظفـر بـه في الغـرب، في ضمـير الرجل المتحـضر وفي حياتـه.

والحـق أن الاقتصـاد في الغـرب قد صـار منذ قرون خلت ركيزة أساسـية للحيـاة الاجتماعية، وقانونًـا جوهريًا لتنظيمها.

أمـا في الـشرق فقـد ظـل عـلى العكـس مـن ذلـك في مرحلـة الاقتصـاد الطبيعـي غـير المنظم، حتـى إن النظريـة الوحيدة التـي تناولت تأثـير العوامل الاقتصاديـة في التاريـخ وهـي نظريـة ابـن خلـدون قـد ظلـت حروفًـا ميتة في الثقافـة الإسـلامية، حتـى نهاية القـرن الأخير.

فلـم يُقبـل المجتمـع الشرقـي تحـت تأثـير احتياجاتـه الداخليـة، عـلى أن يضـع نظريـة اقتصادية كـما حـدث في المجتمع الغـربي، حين وضع الرأسـمالية أو الشـيوعية.

إنـه لم يقبـل عـلى هـذا بسـبب مـا انطـوى عليـه مـن نفسـية خاصـة منعقـدة عـلى (الزهد) كمثـل أعلى منذ قـرون، وإن فقهًا اقتصاديًا يسـتلهم خطتـه ومفاهيمـه مـن مثـل كهـذا ويصدر عنـه، لا يمكنـه بداهـة أن يعبر بالدقـة العلميـة نفسـها عـن فكـرة (المنفعـة) الخاصـة بالرأسـمالية، أو عن فكـرة (الحاجـة) الخاصـة بالنظريـة الماركسـية؛ فالزهـد والمنفعـة والحاجة ثـلاث حقائـق لا يمكـن أن تدخـل في اطـراد اجتماعـي واحـد، وفي واقع اقتصـادي واحد.

فقد كان هناك إذن عنصر تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الإسلامية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري.

وهناك عنصر آخر يتمتع بالطابع النفسي نفسه، ويجب أن نحسب له حسابه في هذا التنافي، ذلك العنصر هو فكرة الزمن التي تعد أساسية جدًا في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعًا لنظرية تايلور Taylor، فقد سيطرت هذه النظرية على مفاهيم المقدرة الإنتاجية، فساعة (الكرونومتر) التي تستخدم في حساب الثواني تستخدم في الوقت نفسه في تسعير الإنتاج.

وليس قولهم (الوقت عملة Times is Money) من قبيل اللعب بالكلمات، بل هو تعبير دقيق عن الواقع المادي في نظر الإنجليز.

فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي، وتتقوَّم بساعات عمل؛ أما في البلدان المتخلفة فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة إذ تنمو ألوان النشاط والعمل بصورة تقليدية، في حدود الزمن الميتافيزيقي أي في نطاق الأبدية، لأنه لا يهدف إلى تشييد صرح (القوة)، ولا يطبق مبادئها المتنافية مع الأوضاع النفسية، كما نرى ذلك في تاريخ الصين، فقد ظلت الثقافة الصينية الكلاسيكية مثلًا تعلن احتقارها البالغ زمنًا طويلًا لقواد الحرب، أولئك (الأدوات) التقليدية (للقوة).

وإذن فلقد كان التنافي بين هذه المباني الموروثة، وبين ألوان العمل المنظم الموقت في المجتمع الحديث، كان هذا التنافي أمرًا محتومًا.

وبذا نفهم من أول وهلة كيف تتبدد الأوهام أثناء محاولة بعض البلدان الإسلامية تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد أن حققت استقلالها السياسي، فأخذت تستشير لهذه الغاية بعض الخبراء الاقتصاديين، ولم

تلبث التجربة أن برهنت لهم على أن (الحالة) في علم الأمراض الاقتصادية ليست كما يحدث في الطب من (اختصاص الدكتور).

ولقد رأينا في الواقع الدكتور (شاخت) وهو يعطي مثل هذه الاستشارات، ولقد كان بكل تأكيد خير من يقوم بهذه المهمة لما رشحه به نجاحه في (حالة) سابقة، وهو نجاحه الهائل في تخطيط الاقتصاد الذي تحمل جهدًا ضخمًا لبلد دخل الحرب العالمية الثانية، دون أن يكون لديه رصيد كبير من الذهب.

لقد تمنوا عمومًا أن يكرر الدكتور (شاخت) هذه المعجزة خارج بلاده، ولكنهم رأوا أنه لم يستطع تكرارها، وإنما رأينا في مقابل ذلك ما يعد أكثر إفادة في نظرنا، وهو أن المعجزة قد تكررت من تلقاء نفسها، أي بدون مساعدة الدكتور (شاخت) في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية، دون رصيد كاف من الذهب في كلا البلدين، وأيضًا دون الاعتماد على المصانع التي استمد منها الرايخ الثالث قوته، ثم هدمها المنتصرون في الحرب أو فككوها.

واليوم وبعد عشر سنوات من الانهيار التام ينهض الاقتصاد الألماني، ويستعيد مكانه في العالم على جانبي ما سمي (بالستار الحديدي)؛ وعليه فلو كان هناك درس نستفيده من هذا البعث الرائع فلن يكون سوى أن نقول: إن مبدأ اقتصاديًا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة.

والواقع أن هذه القدرة لا تصدر عن ظروف اقتصادية محضة، كما ترينا التجربة الألمانية، تلك التي بدأت سيرها من الصفر في الناحية الاقتصادية، منذ عشر سنوات.

فإن هناك معادلة شخصية هي التي تهمنا إلى أقصى حد في مضمون هذه المقدرة، ولا شك في أن الدكتور (شاخت) قد أعطى في (استشاراته) الأفرسيوية خير آرائه التي يمكن أن تصدر عن معادلته الشخصية، تلك المعادلة التي شكلتها الظروف النفسية والزمنية للوسط الألماني، هذه الظروف التي تكون مقياسًا ضمنيًا لا تؤتي معها نصائح الخبير واستشاراته تأثيرها الكامل إذا خرجت عن حدوده؛ وأي فن اجتماعي أو مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون صادقًا إلا إذا وجد في وضع، لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه، ولكي تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب ألا يقتصر في دراستها على منصة الجامعة بوصفها علمًا وقفًا على بعض المتخصصين، بل يجب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية، مقدمًا بذلك لعلم المتخصصين ظروف صلاحيته للتأثير.

وعمليًا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع النظرية السياسية، كيما تحيل المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه وإلى نسقه وأسلوبه.

والطريقة الوحيدة التي يصبح بها المبدأ أو الفكرة جزءًا من التاريخ هي أن يتحول إلى (عمل)، إلى دافع عمل، إلى طاقة عملية، إلى إمكانية عمل.

ولقد تكوَّن (علم) الاقتصاد الاشتراكي على يد (ماركس) و(أنجلز).

ولكن تأثيره بدأ مع تكوين (الضمير) الاشتراكي منذ ثورة تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917، فلقد صب نشاط لينين ومدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في نفسية الشعب الروسي وفي عقليته، وفي حركته أو ديناميكيته.

فالاقتصاد الاشتراكي إذن هو ثمرة التوفيق بين (علم) هو العلم الماركسي وبين (ضمير) هو وعي الطبقات.

وبدون أن نصدر هنا حكمًا مطلقًا، أي حكمًا على هذا التوفيق بوصفه قيمة إنسانية وإنما بوصفه حقيقة، فإننا نقرر أنه هو الذي ولّد ما يسمونه (الطفرة الإنتاجية Economie de choc).

فطريقة (الاستخانوفية Stakhnovisme) التي كانت عنصرًا جوهريًا في خلق الواقع الاقتصادي الراهن في الاتحاد السوفييتي، هي قبل كل شيء نتيجة للظروف النفسية الجديدة، ونتيجة للبناء العقلي الجديد.

فأي (مشورة) تهدف إلى وضع نظام اقتصادي أو إصلاح نقائصه، ينبغي إذن من حيث المبدأ- ويصعب عند التطبيق- أن تضع في حسابها العناصر غير الاقتصادية، وبهذا نلتقي مرة أخرى مع أسبقية (عالم الحياة الاجتماعي) على (المهندس الاجتماعي)، عندما نبدأ من الأساس؛ وفي هذا المستوى، أي في بداية أي تجربة اجتماعية لا يكون الأمر فقط أن نحل معادلة اقتصادية، بل أن نكيفها طبقًا لمعادلة شخصية معينة.

وأي تجربة تغفل في بدايتها هذه العلاقة الأساسية لا تكون سوى تجربة نظرية مقضي عليها بالفشل.

ولو أردنا أن نستخلص من هذا الكلام نتيجة صادقة لبناء اقتصاد إسلامي، فمن الضروري أن نفكر في الشروط الفنية التي يتطلبها التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة، وبين المعادلة الاقتصادية للقرن العشرين.

إن الاستعمار لم يحاول تحقيق هذا التوفيق في استثماره للبلدان المستعمَرة، فقد كان العمل استرقاقًا وعبودية يستهدف إثراء المستعمِر

أكثر من أن يهدف إلى إعاشة المستعمَر، وبذلك انحطت فكرة (العمل) على يديه أخلاقيًا واجتماعيًا، فليس العمل وسيلة لكسب العيش، بل هو طريقة لإرضاء مطالب السلطة التي توزع الخبز، علمًا بأن (الخبز) الذي يحصلون عليه بهذه الكيفية ليس حقًا، وإنما هو منحة؛ وبذلك هدمت تصرفات الاستعمار الوضع التعارَف عليه؛ ولكنها حين أدخلت الرجل المستعمَر في خضم العصر الاقتصادي لم تترك له أي وسيلة لحل مشاكله، وهكذا انحط الاستعمار برجل التأمل والنظر.

وبدلًا من أن يدخله في جهاز نظامه الخاص فيجعل منه الرجل ذا الوعي الاقتصادي économicus Homo إذا به يتخذ منه آلة في هذا الجهاز، أي في الاقتصاد الاستعماري، وبهذا ينتقل الرجل المستعمَر فقط من المرحلة التأملية إلى المرحلة النباتية التي لم تكن له فيها (حاجة)، فأصبحت له حاجات لا يملك أي وسيلة منظمة وعادية لإشباعها.

فلقد نمّى الاستعمار في نفسيته خوف الجوع الذي يظهر في جميع طبقات المجتمع المستعمَر، خلق منه الرجل الجائع دائمًا، وخلق منه الرجل الذي يخاف دائمًا من الجوع، وهاتان الصورتان من صور الخوف، قد حطمتا عند الكائن المستعمَر كل إمكانية للتكيف مع التكوينات والأوضاع الاقتصادية في القرن العشرين.

ففي إفريقيا الشمالية مثلًا تخشى الطبقة البورجوازية الجوع، ويتجلى خوفها في صورة (بطنة Hypergastrisme) تدل عليها حالة تلك الأسرة الجزائرية التي تستهلك لاستعمالها الخاص مئة كيلو من الزبدة في الشهر (عام 1931).

ويتجلى خوف الجوع في الطبقة الكادحة في صورة (مسغبة hypogastrisme) ولا سيما عند هؤلاء الآلاف من العمال في إفريقيا الشمالية،

الذيـن يذهبـون للعمـل في فرنسـا، ويموتـون نتيجة نقـص التغذيـة، الذي لا يتـلاءم مـع وسـائلهم الجديـدة أو مـع المنـاخ والعمـل في المصانـع.

وهكذا لم يقدّم الاسـتعمار نظامًا للتلمذة الاقتصادية إلى البلاد المسـتعمَرة، فلـم يعـدّل في الواقـع التكوينـات الشـخصية طبقًـا للتكوينـات الاقتصاديـة الجديـدة، بـل إنـه فرض في هـذه البلاد حكـم العبوديـة الاقتصادية فحسـب، ذلـك الحكـم الذي تـرك طابعه البـارز على نفسـية الطبقـات البورجوازية، كما تركـه على نفسـية الطبقـات الكادحة.

فاللجـوء إلى (استشـارات) المتخصصـين في هذه الظـروف لإنهاض حالة اقتصاديـة متعثـرة أو منهـارة، يجعلهـا استشـارات لا أثـر لهـا لأنهـا لا تكـون سـوى طريقة (سـحرية) تسـتمد مبدأهـا من الثقـة التي نخلعها عـلى صاحبها (الدكتور).

إن مـن الواجـب أن ننظـر إلى المشـاكل الاقتصاديـة في طبيعتهـا البشرية، وإلا انتهـى بنـا الأمـر إلى نتائـج نظرية.

فهنـاك ظاهـرة أثـارت دهشـة المراقبـين وهـي أن الدخـل قـد هبـط في بعـض البـلاد التـي تحـررت مـن نـير الاسـتعمار بحـوالي ٪16 إثـر تحررهـا، ومـن الممكـن بـلا شـك أن نفـسر هـذا الهبـوط بإرجاعـه جزئيًـا إلى الأوضاع والتكوينـات الاقتصاديـة العالميـة؛ وبناء على العوامل السياسـية التـي تؤثر في مرحلـة انتقـال مضطربة، فـإن للعوامـل ذات الطابع الاسـتراتيجي تأثيرًا على السـوق العالمية.

وبالتـالي عـلى الأسـواق المحليـة وهـو تأثـير لا يمكـن إغفالـه هنـا، ولكـن في هـذا الهبـوط جزءًا متصـلًا بالعوامـل النفسـية، أي بعنـاصر المعادلة الإنسـانية الخاصـة بتلـك البـلاد، التي تتجـلى فيها النزعـات المحليـة وتأثيرها

المعطل، الذي لا يظهر طالما وجدت قواها الإنتاجية تحت سيطرة النظام الاستعماري عوامل منشطة أخرى.

ولا سيما العمل الإجباري الذي ذاقته إندونيسيا، والذي لا زال يطبق في بعض مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية على الرغم من صدور (دستور العمل) الجديد.

وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذا التعطيل بصورة جلية إذا ما وضعناها بجانب رقم (2٪) وهو الذي يمثل النسبة التقريبية المستثمرة من الدخل في تلك البلاد.

فمن الواجب إذن أن نتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من أساسها: أي ابتداء من عناصرها النفسية.

وفي هذا المستوى يكون حلها منحصرًا في تكوين (وعي اقتصادي) بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد وفي عاداته، وفي نسق نشاطه وفي مواقفه أمام المشاكل الاجتماعية.

وفي هذا الميدان أكثر من أي ميدان آخر يدخل الرجل المسلم مرغمًا، في عالم حديث تسيطر عليه مقاييس معينة لها القدرة على التأثير، وربما احتجنا أن نخفف من حدة هذه المقاييس التي خلقت في المجتمع الصناعي الإنسان الآلي.

ولكن القدرة على التأثير كما لاحظ أحد الصحفيين السويسريين إن لم تكن الهدف الأسمى للإنسانية فإن قدرًا معينًا منها ضروري على أية حال، إذ بدونه لا يكون المجتمع منتجًا. حتى من الناحية العقلية...[1] فالأمر بالنسبة للفرد، كما هو بالنسبة للمجتمع، يتعلق بأن نحقق أقصى

(1) هربرت لوشي La France à l'heure de son clocher فرنسا في العهد القروي.

حد ممكن من القدرة التأثيرية؛ ولكن العكس يحدث غالبًا في البلدان المتخلفة، التي تقل فيها الوسائل بسبب درجة النمو الاجتماعي، وهي فضلًا عن ذلك معطلة عن الاستعمال بفعل بعض النقائص النفسية، ولقد قدمنا هذا المعنى في مكان آخر[1]، حيث بيّنا في ضوء بحث قمنا به إذ ذاك في مدينة جزائرية صغيرة أن نسبة ميزانية الضروريات إلى الكماليات والتوافه هي نسبة 5٪ إلى 95٪، وربما أدى البحث مع اختلاف الأرقام إلى النتائج النسبية نفسها سواء في المستوى القومي أو في المستوى الفردي.

ففي الحالتين كلتيهما نكون قد جمعنا الآثار السلبية التي ينتجها المعامل نفسه Cofficent، لأنه على علاقة بالمعادلة الشخصية التي تبرز فيها مع عناصر النمو في البلاد التي لم يتكوّن فيها بعد (الوعي الاقتصادي).

فليست إذن الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدها هذه البلاد لصناعة (جورب نقودها) بل إنها تفتقد أيضًا الاستعداد العقلي الذي يبلغها هذه الغاية.

فلكي يحدد الرجل المسلم وجهته الاقتصادية يجب أن يتخلص من المعامل (المقلل) الذي يهبط بمقدرة وسائله التأثيرية.

ولن يستطيع الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي إلا إذا حققنا انتقاله غير المشروط من المرحلة النباتية إلى الوضع الإيجابي الفعال، باعتباره مبدأ، فنوفر له دون شرط كمية الوحدات الحرارية اللازمة لهذا الانتقال، والضمان الأولي لكرامته النفسية، أي أن من الواجب أن نضع المشكلة أولًا في مصطلحات (البقاء).

(1) بحث منشور في فصل من كتاب (وجهة العالم الإسلامي) للمؤلف.

ووضع مشكلة الغذاء في هذا الإطار ينتج لنا مشكلة أخرى، هي مشكلة التوظيف الكامل لموارد تلك البلاد المادية والبشرية، فالمسألتان تندمجان منذ البداية في مشكلة واحدة تعبر عن المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي[1]، فإن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوى الأخلاقية التي تخلع عليه تفسيرًا إنسانيًا وغاية تاريخية.

فهو في بدايته يحمل طابع اختيار بين (المنفعة) و(الحاجة) وفكرة التوزيع فيه، أعني أن وظيفته الاجتماعية الجوهرية تكتسب تحديدها من هذا الاختيار الأولي.

فالمذهب التجاري أو الاحتكاري القائم على أساس المنفعة، أي الذي يقوم توازنه على قانون العرض والطلب يتنافس مع الذهب القائم على فكرة (الحاجة)، أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك.

فنظرية اقتصاد قائم على أساس (الحاجة) هي التي تقرر في صورة فرض (الحق) غير المشروط لكل فرد، في أن يحصل على خبزه اليومي، وبالتالي تعد العمل في النهاية (واجبًا) يوميًا عليه.

وهذا الاتجاه للاقتصاد الذي يسود شيئًا فشيئًا جميع البلاد الإسلامية، يؤيده التطور العالمي الذي يتخذ الاتجاه نفسه شيئًا فشيئًا.

بل إن هذا الاتجاه قد بدأ يظهر خاصة في بعض البلدان الغربية، فإذا بالإنتاج والتوزيع اللذين كانا يخضعان حتى عهد قريب لمجرد الاعتبارات التجارية الدائرة حول محور المنفعة، إذا بهما ينجرّان نحو مذهب يدور حول فكرة (الحاجة).

(1) ويبدو أن البلاد العربية بدأت تواجه المشكلة في وضع (البقاء).. كما برهنت على ذلك التقارير الأخيرة التي اتخذتها الجزائر في قضية التشغيل العام.

ويظهر هذا في فرنسا في صورة محاولات تحمل طابع المشاريع الخيرية، ولكن هذه الصورة أيضًا تترجم لنا عن تطور المفهوم الاقتصادي.

ولقد كانت الصناعة الفرنسية في عام 1936 تطبق مناهج (مالتوس Malthus) لكي تتخلص من فائض الإنتاج، واليوم نجدها تحاول أن توزعه عن طريق الدولة، تلك التي توزعه دون مقابل، كما حدث أن بدأت توزع في مطلع كل شتاء كيلو جرامين من السكر على الفقراء[1]، وهم يوزعون خمس ليتر من اللبن يوميًا على تلاميذ المدارس الابتدائية.

وتلتزم مناجم الفحم أيضًا بضمان توزيع بالمجان للفحم طبقًا لشروط متفق عليها مع السلطات العامة.

ولا شك في أن للبلدان الإسلامية مصلحة خاصة في أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التطور، كما يمكنها أن تطابق بين الطفرة الاقتصادية والطفرة الإنتاجية الضرورية لبعثها في الميدان الاقتصادي.

فبصرف النظر عن التخلف الناشئ عن عوامل نفسية في هذا الميدان مما يجب على الشعوب أن تتداركه، فإن عليها أن تتدارك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة، وهو التخلف الناشئ عن اقتصاد ما زال في مرحلته الابتدائية، فلكي يصل تجهيزها إلى المرحلة الثانوية أي مرحلة التصنيع، فليس له ما يعتهد عليه سوى الزراعة من ناحية، والمواد الأولية (الخام) من ناحية أخرى، وهذان هما ثديا الاقتصاد الإسلامي على العموم ووسيلتا بعثه.

وإذا قابلنا من الوجهة الفكرية بين الحالين: على محور واشنطن – موسكو من ناحية، وعلى محور طنجة – جاكرتا من ناحية أخرى،

(1) منذ شتاء 1955 – 1956

حين نعرف المحور الأول بما نسميه (نفسية القوة)، وحين نعبر عن الآخر بلفظ (البقاء)، يمكن أن نقابل بينهما أيضًا مما له صلة بطبيعة وضعهما الاقتصادي.

فمن الناحية الاقتصادية نجد أنفسنا أمام محور الصناعة من جهة، ومحور المواد الأولية من جهة أخرى.

فكل برنامج للتصنيع في البلاد الإسلامية يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي من جهة، ومشكلة تسويق المواد الأولية من جهة أخرى.

ولقد ورد في أحد الأبحاث الحديثة التي وضعت تحت إشراف الأمم المتحدة، أن مشكلة الجوع في العالم تنتج خاصة من نقص الإنتاج الزراعي في البلاد الاستوائية وما وراء الاستوائية، أي على وجه التحديد في البلاد الإسلامية.

وبهذا ندرك أن هذا النقص يؤثر أولًا بصفة لا مباشرة على (مشكلات الأساس أو القاعدة) في هذه البلاد نفسها، وعلى نهوض اقتصادها، وخاصة فيما يتصل بإقحام الرجل المسلم في النشاط الاقتصادي مستهلكًا ومنتجًا.

ومن البديهي أن عملية إقحامه تتطلب أن نعطيه أولًا لقمة الخبز قبل أن نسلمه الفأس والمعول.

ومن هنا تظهر المصلحة التي تحققها المحاولات التي قامت بها حديثًا بعض الحكومات، مستهدفة علاج أوجه النقص في الإنتاج الزراعي، الناتج عن استعمال وسائل الزراعة العتيقة من ناحية، وعن طبيعة الملكية العقارية من ناحية أخرى، فالمشكلتان مرتبطتان ببعضهما إلى حد بعيد، واستعمال الوسائل العتيقة مثلًا في إفريقيا الشمالية قد كان يفسره لنا إنشاء الاستعمار للإقطاعيات الضخمة، التي لم تدع للفلاح الوطني أي إمكانية مادية لتعديل طريقته العتيقة.

ولكننا نجد الفلاح في مصر ذلك الذي ارتبط بالأرض منذ القدم، نجده حتى ثورة تموز (يوليو) 1952 وليس لديه من الإمكانيات المادية ما يكفيه لتعديل وسائله، وربما إلى الآن.

ومن هنا يأتي تفسير مشروع الإصلاح الزراعي الذي قام به القادة الجدد في مصر، وقد كان من نتائجه المباشرة أنه غيّر حالة الفلاح، ذلك الذي كان يعيش في صورة منبوذ مرتبط بالأرض برباط الاسترقاق، فأصبح عاملًا يربطه بالأرض (وعي اقتصادي) لوضعه بوصفه منتجًا ومستهلكًا؛ وإن هذا الإقحام الاقتصادي ليمس 82٪ من مجموع الشعب المصري، وهو يعد بهذا، الإجراء الأول في تحويل اقتصاد البلاد، والخطوة الأولى الضرورية في طريق التصنيع؛ وفضلًا عن ذلك فإن نتائجه الاقتصادية الخالصة ستؤكد أهميته من الناحية النفسية والأخلاقية.

وإن انتزاع ملكية 500،000 فدان مشتراة من الملاك الكبار، ومصادرة 175،000 فدان من أملاك العائلة المالكة السابقة، ليعد- إلى جانب كونه إجراء للإصلاح الزراعي، يحول الرقيق إلى فلاح- علية تكوين رأسمال تُحَوّل رأس المال العقاري- بما يحتوي من قوة فعالة- إلى ميدان الاستثمار الصناعي، مغيرة بذلك الأوضاع الاقتصادية في البلاد ومحتمة وجهتها الصناعية.

وفي حدود التفاصيل الخاصة بكل بلد تعد البلدان الإسلامية في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي التي اجتازتها نهائيًا البلدان الغربية، حين دخلت العصر الصناعي منذ قرن من الزمان.

ولكن ظروف هذا التطور قد تغيرت منذ قرن تحت تأثير بعض العوامل النفسية والصناعية.

فلقد تحقق اقتصاد القرن التاسع عشر في الغرب في المستوى القومي، ولقد فات أوان هذا المستوى الآن، أو على الأقل هو في طريقه إلى الزوال.

فالاقتصاد يتطور شيئًا فشيئًا نحو صورة (الاتحاد الاقتصادي)، وما (البول Pool) وهو الاتحاد الذي يتشكل من أكثر من قومية، و(الاتحاد الصناعي Combinat) إلا معالم جوهرية لهذا التطور نحو اقتصاد جماعي، يوحد الحاجات والوسائل في عدة بلاد.

ولقد أعطتنا الصين والاتحاد السوفييتي مثالًا فذًا في هذا الميدان، حين بدأتا في دراسة مشروع مشترك وهو يتصل بإنشاء (إمبراطورية زراعية Empire agricole) مشتركة في مقاطعة (كازاخستان) السوفييتية ومقاطعة (سنكيانج) الصينية، يقوم الإنتاج فيها على القمح الروسي والقطن الصيني، ويستغلان أساسًا لتدعيم اتحاد صناعي تشكل على أساسه وحدة اقتصادية مهمة في العالم الشيوعي[1].

وبديهي أن مصلحة البلدان الإسلامية هي في أن تضع نصب أعينها عند أي تخطيط لاقتصادها هذا التطور، سواء لخلق أوضاع اقتصادية متكاملة، كالاتحاد الصيني الروسي الذي تحدثنا عنه، أم لتمويل مشروع ذي مصلحة عامة كخزان أسوان، إذا لم ننظر إليه من وجهة الاقتصاد المصري فحسب، فإن من الممكن أن يفيد هذا المشروع المملكة العربية السعودية من الناحية الزراعية؛ لأن هذا البلد لا يمكنه أن يقيم في أرضه الصحراوية وسائل الإنتاج الزراعي التي يحتاج إليها.

ومن الممكن أن يتكفل اتفاق ثلاثي بين السعودية ومصر والسودان، بِريّ وإخصاب منخفض (القطارة) الممتد من غرب الإسكندرية إلى حدود

(1) ترك طبعًا هذا المشروع أثناء الأزمة بين البلدين.

ليبيا لمصلحة الدول الثلاث، وذلك خارج نطاق الري المصري.

وعلى كل، فإن فكرة الاقتصاد الموحد تنمو وتزدهر شيئًا فشيئًا في العالم، وهي التي ألهمت في المجال الأفرسيوي واضعي مشروع (كولومبو)[1]، فعلى الرغم من أنه وضع بوصفه ملحقًا اقتصاديًا لنظرية الحد من التسرب الشيوعي Containment، ويهدف فضلًا عن ذلك إلى القيام بتحسينات زراعية، فإن هذا المشروع يعد من وجهة خاصة مثلًا مفيدًا على التعاون الاقتصادي الإقليمي، والمعروف أن ميزانيته كانت تشكل على خمسة مليارات من الدولارات تدفع ٪60 منها الدول الخمس عشرة الأعضاء، والباقي وقدره ٪40 يدفعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فنظرية الاقتصاد الموحد تقدم إذن أمثلة عملية في صورتين مختلفتين، صورة خاصة بالعالم الشيوعي مثل الاتحاد الصيني السوفييتي الذي ذكرناه آنفًا، وصورة أخرى خاصة بالعالم غير الشيوعي كمشروع كولومبو.

وأكثر من ذلك فإن هذه النظرية التي تجد فيما ذكرنا تبريرًا عمليًا، يمكن أن نجد منها الآن أسسها النظرية في بعض الأبحاث الأخيرة عن اقتصاد البلدان المتخلفة، وبخاصة تلك الأبحاث التي قام بها في فرنسا (معهد علم الاقتصاد التطبيقي I.S.E.A) وهي تعد في هذا الباب نوعًا من التحديد للموضوع، يحلل أصحابها- عن قصد وبصفة منهجية- عوامل نمو البلدان المتخلفة، ولقد استطاعوا أن يبينوا أن من بين الظواهر المعوقة لهذا النمو (إبقاء الاقتصاد في نطاق قومي محدود) فالقومية الاقتصادية كالقومية السياسية، فات أوانها بتأثير الحقائق الراهنة.

(1) مشروع إنجليزي لإنعاش اقتصاديات بلدان الكومنولث الداخلة في نطاق الإسترليني في جنوب شرقي آسيا.

لأن الاقتصاد يتطور نحو الاشتراكية[1] القومية في الداخل والاشتراكية الدولية في الخارج، وفضلًا عن ذلك، فإن هاتين المشكلتين تحتفظان باستقلال كلي إزاء السياسة، وأيًا ما كانت الحلول التي نرى صلاحيتها لهما، فإن هذه الحلول لا تستتبع بالضرورة أي اتجاه مذهبي.

ولسنا نستطيع أن نقوم بفصل قاطع خير من هذا بين الاقتصاد والسياسة، لنحتفظ في الوقت نفسه بحرية الاختيار بين الاتجاهات العالمية، فإن الحجج المذهبية لا تدعم فنًا اجتماعيًا أو صناعيًا، ولا تحط من قيمته، إذ الفن يعتمد على قيمته الذاتية، وعلى مقدرته على التأثير في ظروف معينة.

فاشتراكية وسائل الإنتاج لا ترجع إلى أي مبدأ مذهبي، بل إلى ضرورة تحددها ظروف خاصة بالوسط، وبإمكانياته الحالية.

وفي هذه الظروف يستطيع الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأفرسيوي عامة في ميدان التطبيق أن يستلهم سياسة مخططة من نظام المزارع الجماعية Système Kholkhozien توفر له القدرة على التأثير.

كذلك لا يمكننا في الميدان النظري أن نغض النظر عن أفكار المهندس الزراعي (تيرانس مالتسيف Térence Maltsev)، الذي تخصص في استغلال الأراضي القاحلة أو نصف القاحلة، تلك الصفة التي تنطبق على مساحات شاسعة من الرقعة الإسلامية وتنطبق على كل حال على أراضي الشمال الإفريقي.

لأن عجز الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة لا ينتج في الواقع عن استعمال الوسائل العتيقة أو عن التنظيم الزراعي فحسب؛ بل إنه ينتج أحيانًا عن الظروف الطبيعية القاسية.

(1) على شرط أن نقدر هذا المفهوم على أساس منهج عملي لا بوصفه مذهبًا إيديولوجيًا.

وقد لا يكون العلم قد توصل حتى الآن إلى التحكم في هذه الظروف لكي يفرض بطريقة علمية توجيه الأراضي في الزراعة، ولكن البلاد القاحلة- وأغلب البلاد الإسلامية في هذه الحالة- تستفيد كثيرًا من متابعة نمو الأفكار التي أبدعها (تيرانس مالتسيف).

وعلى كل، فإن ما تتصف به هذه المشاكل من التسلط على الاقتصاد الإسلامي لا يفتأ يزداد مع ضغط زيادة السكان من ناحية، ومع ضرورات الاستثمار من ناحية أخرى، مادام الانتقال إلى المرحلة الصناعية لا يمكن أن يتم دون فائض في الإنتاج الزراعي؛ والمفروض أن هذا الانتقال سيحدث مع تطبيق الاشتراكية على وسائل الإنتاج، ولكننا نصادف هنا المشكلة الثانية في الاقتصاد الإسلامي، وهي مشكلة المواد الأولية؛ وكما حدث في الأولى، يحدث في هذه المشكلة، فتتراكب العناصر الاقتصادية المحضة فوق العناصر النفسية، التي لا نحتاج أن نعود هنا إلى الحديث عنها.

ويبقى علينا أن ننظر إلى زيادة الإنتاج الزراعي الذي يشمل بقدر كبير جميع برامج التجهيز الصناعي، من الزاوية الاقتصادية المحضة.

ومن هذه الزاوية تواجهنا مشكلة تسويق المواد الأولية، فالبلاد الإسلامية مضطرة في الظروف التي توجد فيها الآن إلى أن تصدر المواد الخام، تلك التي لا تملك وسائل تغييرها وتصنيعها في بلادها؛ ومن هنا تكون مرحلة جديدة في مواجهة هذه البلاد لمحور واشنطن - موسكو، هنالك حيث تقوم صناعات التحويل والتغيير، وتلك هي المواجهة الاقتصادية التي تظهر نتائجها بصورة طبيعية في الميزان التجاري لتلك البلاد، وخاصة في الخسارة التي بلغت 16٪ في دخلها الكلي خلال السنوات التي أعقبت تحررها.

ونحن نصادف مرة أخرى هنا مشكلة (الوعي الاقتصادي) والتخصص الفني، أعني مشكلة توجيه الثقافة وتكوين الإطار الاجتماعي.

ولكن بصرف النظر عن هذه العناصر الداخلية التي يجب أن نضيف إليها نتائج الأحداث الثورية التي أدت إلى التحرر، مع تفاوت في درجتها الثورية، فإن الخسارة تنتج أيضًا بقدر ما عن ظروف السوق الدولية.

وبالنسبة لهذا الجزء من المشكلة تواجهنا مشكلة تسويق المواد الأولية، وهي تواجهنا أولًا بمنطق الأسواق المالية، بكل ما يحمل هذا المنطق من اصطناع ومكيافيلية وتزييف.

وبدهي أن تسعير السوق المالية يبدأ من علاقة (المادة الأولية بالعملة) تلك العلاقة التي يحددها سر هذه السوق ولكن السعر لا تحدده العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والطلب فحسب، بل إنه يتحدد أيضًا بعناصر غير اقتصادية تفصح عن اعتبارات مالية وسياسية واستراتيجية، أعني: الإرادة الخاصة لأحد الأطراف وهو مَن في حوزته العملة، وهذا ينطبق انطباقًا تامًا على البترول مثلًا، فإن هذه العناصر الأخيرة المذكورة هي التي تحدد وحدها أسعاره، دون أن يكون للبلاد المنتجة للمادة حق إبداء رأيها، فإذا انتقلنا عمليًا إلى السوق الدولية، وجدنا الأمر قريبًا من هذا.

إذ تتحدد العلاقة بين المادة الأولية والعملة عمليًا من طرف واحد: هو الاحتكار Trusts الذي يحدد الأسعار بنسب تناسبه.

وهكذا تخضع سوق المادة الأولية- دون مقابل- لسوق المال ولإرادة رأس المال.

وإنه من طبيعة هذا الوضع أن نرى في تلك الإرادة، المقدرة بالدولارات والإسترليني، الفلسفة التي كانت تقود منذ عهد قريب الاستغلال الاستعماري، فهي تحاول اليوم لأسباب مالية واستراتيجية

إبقاء (منطقة رهو) في البلاد المنتجة للمادة الأولية، تتفق مع التيارات التجارية ومع التيارات السياسية العالمية أي مع مصالح البلاد ذات الطاقة الاقتصادية العالمية: وتسعير القطن المصري، والكاوتشوك والتوابل في إندونيسيا، والأرز في بورما، إنما يتحدد طبقًا لمقتضيات هذه التيارات، وفي خضم هذه الظروف التي تموج بها السوق العالمية تواجهنا مشكلة تسويق المادة الأولية.

والضرر الذي يصاب به الاقتصاد الراهن القائم على أساس النقد إنما يأتي من أن العلاقة بين المادة الأولية والعملة إنما تحددها العملة نفسها.

فمثلًا ليس هناك أي سبب ظاهر لأن يكون سعر (الحلفا) الجزائرية -وهي مادة أولية- أقل ثلاثين أو أربعين مرة من سعر منتجاتها- عجينة السليلوز والورق- المصنوعة في إنجلترا، ليس هناك سوى سبب واحد يتصل بالعلاقة بين الحلفا والجنيه الإسترليني، وذلك هو فائدة الصناعة الإنجليزية والعامل الإنجليزي.

وهكذا تُكبد ساعة العمل التي يؤديها العامل الإنجليزي العامل الجزائري كثيرًا، إذ إن الأول إنما يفضل الثاني بالعملة. على حين لا يمثل الثاني سوى المادة الأولية.

وقد لفت هذا الشذوذ أنظار بعض المراقبين لاقتصاد الشمال الإفريقي حين لاحظوا البون الشاسع بين سعر الطن المصدر من المادة الأولية وسعر الطن المستورد من المنتجات المصنوعة إلى بلد من العالم الثالث.

وملاحظة هذه الأرقام باعتبارها متوسطًا كليًا لها دلالتها، ولكنها لا تترجم تمامًا عن الواقع الاقتصادي في مستوى العامل المسلم، بل في مستوى رجل الأعمال الأوربي الذي يصدّر المادة الأولية بيد، لتغيرها يده

الأخرى إلى مادة مصنوعة يشتريها العامل المسلم بالثمن الغالي، ليبخس حقه منتجًا ومستهلكًا.

وأيًا ما كان الأمر، فلكي نعالج تسلط العملة على المادة الأولية، فإن من الواجب أن نحرر المادة من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق الراهنة.

ويبدو أن بعض البلاد الإسلامية قد عقدت فعلًا عملياتها التجارية الأخيرة، على أساس علاقة لا تنفرد فيها العملة بتحديد قيمة المادة الأولية، فلقد تمت هذه العمليات على أساس مقايضة (مادة أولية بمادة أولية) أو (مادة أولية بتجهيز صناعي)، فبادلت سيلان على هذا الأساس محصول الكاوتشوك مقابل الأرز الصيني، وبادلت مصر قطنها مقابل التجهيز الصناعي، وبصفة عامة تقوم عمليات تبادل البلاد الإسلامية مع الشرق على أساس ذي طبيعة أخرى، وهو ما يمكن أن يتضح بقدر كبير في هذه العلاقة: مادة أولية – عمل ومن الممكن أن تتم المبادلات مع الغرب على الأساس نفسه، وإنما هنا نصطدم (بكتلة نقدية)، تلك الكتلة التي كشفت في قضية البترول الإيراني والجزائري أخيرًا[1] عن إرادتها في أن تظل سيادة العملة على المادة الأولية، ولكن البلاد الأفرسيوية عامة، ومن ضمنها البلدان الإسلامية خاصة، تستطيع أن تستلهم من هذه السياسة الاقتصادية سياسة أخرى معارضة لها. بأن تنشئ في مواجهة (الكتلة النقدية) (كتلة المادة الأولية).

وبعبارة أخرى، إذا كان مبدأ الاقتصاد الموحد صادقًا في الميادين الزراعية والصناعية في الاقتصاد الإسلامي، فإنه أيضا صادق في ميدان تسويق المواد الأولية لمواجهة الاستراتيجية المالية للاحتكارات Trusts

(1) ومن هنا قدرت قيمة التعديلات التي قررتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال.

بصورة فعالة، وبصفة عامة لمواجهة إرادة القوة، وخاصة إذا ما كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لعلاج بعض ألوان الشذوذ المرضي في سوق المواد الأولية.

فعندما يتعرض الكاوتشوك- وهو عامل طفرة للنمو الاقتصادي في بلاد جنوب شرقي آسيا- لنكسة، في الوقت الذي تدل فيه الإحصاءات على زيادة مستمرة في منحى استهلاكه، فتلك ولا شك حالة تدل على وجود أعراض مرَضِيّة.

وفي ظاهرة كهذه يمكن أن ندرك- بداهة- تأثير العوامل غير الاقتصادية التي تحرف القانون الطبيعي للعرض والطلب، وهذه العوامل ترتبط- كما هو ظاهر- بتحكيم السياسة في مشكلة التبادل بين بلاد (الكتلة النقدية) والبلاد المنتجة للمادة الأولية، فإن بلاد (الكتلة النقدية) تريد أن تطبع على هذه المبادلات الاتجاهات المناسبة لخطها السياسي الخاص، ولا يمكن تعديل هذه الاتجاهات إلا بتنظيم حكيم لسوق المادة الأولية ولتسويقها بواسطة البلاد الإسلامية، تبعًا لمبدأ الاقتصاد الوحد.

ولكنا نلاحظ أن هذا المبدأ -في جميع مناطق الاقتصاد الإسلامي وقد بيّنا ملاءمته لها- يتفق فعلًا مع المبدأ الأخلاقي الأساسي للفكرة الإسلامية أعني مع فكرة (المسلم العالمي).

إذ لا يتصور في الواقع أن نواجه مشكلة اقتصاد موحد في منطقة لم يزل عنها خطر الحرب نهائيًا.

فإن المرء لا ينشئ شركة مالية مع رفيق لن يسير معه إلا جزءًا من الطريق.

وهذا الاعتبار يبرز شذوذ بعض الحكومات في الرقعة الإسلامية حين تنساق في سياسة الكبرياء، فتضع المشاكل في لغة القوة، في مجال ينبغي عليها

فيه أن تصوغها بلغة (البقاء)، بحكم الضرورات الداخلية في تلك البلاد، وبحكم اتجاهها في الظروف الحاضرة المتسمة بإلحاح اعتبارات السلام.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات الملحة يصبح الاقتصاد عنصرًا جوهريًا يحدد وجهة الفكرة الإسلامية.

فهو يصبح في هذا المستوى- إلى جانب كونه وسيلة الشعوب الإسلامية للحياة- وسيلة لها كما تتحمل رسالة الإسلام الداعية إلى السلام، التي تقع على عاتقها في مواجهة الكتلتين.

ويستطيع الاقتصاد الإسلامي- حين يجر هذه البلاد إلى منافسة تحمل طابع التعايش- أن يتحاشى تحول المنافسة الاقتصادية إلى وضع انفجاري، ولقد أوضح مشروع بناء خزان أسوان أن هذه المنافسة يمكن أن تكون مثمرة خصبة، لو فهمتها الدول الكبرى، وذلك عندما ينفون عنها ما يمكن أن يخلع عليها صبغة حادة منفعلة، وذلك هو ما فعلته الحكومة المصرية؛ ومن بين الاقتصاديين المشهورين الذين يفكرون في تأثير هذه المنافسة الاقتصادية في علاقات الكتلتين إحداهما بالأخرى، نرى مثلًا مسيو (ألفريد سوفي Alfred Sauvy) في فرنسا يقول: إن من الممكن وجود نقطة التقاء بينهما في الجنوب البائس[1].

فمن الممكن أن تلتحم وحدة الحضارة الإنسانية في الرقعة الإسلامية، وبهذا تتلاحم حلقة الوحدة الإنسانية على محور طنجة - جاكرتا في الميدان الاقتصادي.

وحبذا لو أدركت الشعوب الإسلامية في الوقت الذي تكوّن فيه (وعيها الاقتصادي) القيمة التاريخية لهذا الوعي، في العالم الخالي، بصفته عنصرًا من عناصر التقدم والسلام.

---

(1) يشير بهذه إلى البلدان الواقعة في محور طنجة - جاكرتا.

# الاقتصاد والاقتصادانية[1]

## (Economie et Economisme)

في دراسة خلت بدا لي ضرورة أن أشير إلى التعارض الشديد في المشهد الإنساني بين محور واشنطن – موسكو ومحور طنجة – جاكرتا.

وقد بيّنا أن هذا التعارض راجعٍ في جانب منه إلى بنى اقتصادية مختلفة، مفسرين هذه البنى تفسيرًا قائمًا على جذورها النفسية الثقافية لا على أصولها الاقتصادية.

فالمشكلة نفسية بادئ ذي بدء، ذلك بأن الوعي الاقتصادي لم ينمُ في شعور العالم الإسلامي النموَّ الذي نماه في الغرب في شعور الإنسان المتحضر وحياته.

الواقع أن الاقتصاد في الغرب قد أمسى منذ قرن دعامةً أساسية للحياة الاجتماعية، وقاعدةً جوهرية لتنظيمها، ومبدأ تصرف للفرد، ومثلًا أعلى للأسرة رمزه (جورب الصوف)[2] المشهور في كل بيت[3].

أما الحضارة الإسلامية في الشرق فقد نزلت في فترة من تطوّر البشرِ العام بين الحضارات العتيقة وحضارة الغرب.

فاقتصادها يمثل معبرًا من الاقتصاد المألوف إلى الاقتصاد المنظم

---

(1) ترجم هذا الفصل السيد مروان قنواتي.

(2) كانت الأسرة الريفية الفرنسية تكتنز ما تقتصد في جورب من الصوف، ويقابله عند العرب (الصرة).

(3) Cf. L'Afro-Asiatisme p. 179 et suivants, édition Cairo

تنظيـمًا تايلوريًـا[1].

زد عـلى ذلـك أنه منـذ عصر ما بعـد الموحدين نجد أن الفكر الإسـلامي، المسّرح مـن مهماتـه التاريخيـة مـن وجـه مـا، فقـد وظيفته عـلى وجـه العموم فأمسـى آلة تـدور في الفـراغ نسـمع جعجعتها ولا نـرى طحنًا.

حتـى إن اتجاهًـا أو مذهبًـا اقتصاديًـا إسـلاميًا خاصًـا لم يكـن ليقوى على البـزوغ، ذلـك بأنـه لا يملـك أن يتعلق بفكـرة (الربـح الحر) التي هـي دعامة الرأسـمالية ولا بفكـرة (الحاجـة) التـي هي نواة الماركسـية.

فدعائـم المفاهيم للنشـاط الاقتصـادي القديم- من وضـوح ودقة ونظام وتنظيم وثقة.

- للمجتمـع المسـلم، انحلت في التفسـخ العام الذي أصابه سـاعة كانت أوربـا عـلى عتبة عـصر اقتصـادي جديد، بـما أوتيت مـن اكتشـافات جغرافية كـبرى في القرن السـادس عـشر الميلادي.

ولم يكـن المجتمـع المسـلم، وقـد أثقلـه عـبء حضـارة آفلـة، بقـادر على أن يقتفـي آثـار حضـارة ناشـئة أخـرى عـلى عتبة انقلابـات، لم تقتـصر على أن تـؤدي بالعـالم الحديث إلى إحيـاء دعائم المفاهيـم القديمة للاقتصـاد، بل أدّت بـه أيضًا إلى إيجـاد دعائم مفاهيم جديدة كسـاعة العمل والقـدرة على الإنتاج، وإلى إيجـاد دعائـم مادية تنـدّ عن التصـور- كالبخار والكهربـاء والآلة- دخل البـشر بها الثـورة الصناعيـة الفنية.

حتـى إن العـالم الثالـث كلـه غداة الانسـلاخ من الاسـتعمار لم يكـن عليه أن يتخلـص مـن سـلبيته الموروثة وحدها، بل مـن عواقب ركوده أيضًا سـاعة

(1) نسبة إلى (تايلور) صاحب النظرية الاقتصادية التي أدخلت فكرة ضبط الإنتاج بترتيب الحركات حسب الوقت وترتيب الوقت حسب الحركات (دراسة العمل والزمن).

وثبة أوربا في الميدان الاقتصادي.

وقد جاوزت هذه العواقب في سوئها حدًا، جعلها تمثل صعوبات مادية كبرى في طريق البلدان المستعمرة، وعقدًا نفسية تحكم على هذه البلدان بضربٍ من الصبيانية الاقتصادية.

إن إنسان العالم الثالث عامة والمسلم خاصة، يظنان أنهما بارئان من أسقامهما بدواءٍ جديد يشفيهما من كل داء.

وقد تكلما عن الاقتصاد كلامهما عن حجر جديد للفلاسفة يملك أن يجعل الفقر غنى برمشة عين، فوقعا في ضرب من الصبيانية الاقتصادية Economisme.

وما يزيد الطين بلة أن حجر الفلاسفة الذي يزعمان المداواة به، لا يصنع المعجزات في البلد الذي يتخذه علاجًا، بل يدسّ له من مخابر البلدان المتقدمة التي همّها الأكبر ضمان مصالحها لا تخفيف عبء البلدان المتخلفة.

وهذا الدواء الشافي من كل داء في العالم الإسلامي لم يكن له من أثر، إلا أن جعله فريسة شر أدوائه بإيقاعه في (الاقتصادانية L'Economisme).

والاقتصادانية إنما هي فقاعة غاز لا تحوي أي واقع اقتصادي، بل هي أسوأ.

إنها ظرف يبدي ألوان قوس قزح لألاءة براقة، إنه يحوي أوهامًا خلابة ضائعة وتناقضات تدعو للسخرية.

إن الاقتصادانية أو المعاشية لم ينزلْ بها قرآن من السماء، بل أفرزتها كائنات أميبية جسّدت القابلية للاستعمار وتجسد التخلف اليوم.

وهي عمومًا تعني بادئ ذي بدء استبدادًا، أي تقييدًا جديدًا لحرية التصرف، فيه يلتهم المشّرع الاقتصادي القيمَ الأخلاقية والمدنية كلّها لأبناء الشعوب المستعمرة حتى يعززوا كما يزعمون، الاستقلال السياسي

الذي اكتسبه الشعب.

حتى إن الاقتصادي لا يحيي القرية بإعادة كرامة المواطن التي داستها الأقدام ووطأتها قرونًا طوالًا، بل يلبسه ثوب الذل كرة أخرى ويخنق أنفاسه ويضيق عليه الحريات المدنية، أي يثقل مشكلة الإنسان من جديد بعناصر سالبة جديدة.

وإن ابتغت الاقتصادانية أن تفعل خيرًا فإنها تتصور شؤون المجتمع الإنساني تصور تسيير لمطعم حقير حسابه يتم بعمليتين اثنتين: جمع لا يدخل من مال، وطرح للنفقات.

عندما يمسي مذهب اقتصاداني نفيًا لسنن التاريخ البشري، فيجرد تجريدًا مذهبيًا من القيم الثقافية التي تنشد كل جهد للنهوض الاجتماعي القائم على الإنسان، نجد أن (منهج التنمية) المزعوم يؤكد ما هو أسوأ من أدواء التخلف كلها.

ويا ليت التسيير الاقتصادي يخلو من العقد! فمولى المطعم الحقير يصب فيه مع الأسف أوهامه الطفولية وتناقضاته التي يزهو بها معًا.

إن المجتمع الإسلامي في اللحظة الراهنة يقوم في البلاد كلها بجهود مشكورة ويضحي تضحيات نبيلة لإيجاد أطر أو ملاكات صناعية فنية ضرورية هنا وهناك، ولزيادة جهد النهوض الاقتصادي.

بيد أن عالمًا اجتماعيًا إيرانيًا يبين لنا مع ذلك في بحث رعته هيئة الأمم المتحدة، عظم هجرة أدمغة العالم الثالث أو العالم الإسلامي خاصة إلى البلدان المتقدمة.

فهل نظروا في بلادنا إلى هذا التقرير التحليلي فاتخذوا التدابير المناسبة؟

وفي هـذا الصـدد ينبغي لنا أن نصغـي إلى متخصص عربي في النفط هو الشـيخ (أحمـد الطريقـي) الـذي يعطينـا تعليمات قيمـة حول موقـف البلـدان العربية المنتجـة في ميـدان الانتفاع بالأدمغة العربيـة المكوّنة في البلـدان الغربية.

إنـه موقـف التعـالي الصلـف الـذي يـذل. حتـى إن (الدمـاغ العـربي) يبحـث فيجـد خـير منتفـع بكفاءتـه في مواطـن أخـرى[1].

فحيثـما كانـت (الاقتصادانيـة) ومـا يتبعهـا مـن حاجـة عظمـى للأدمغة جـاء بلـد متقـدم فامتصها.

وما هذا إلا تناقض قليل الشأن، ذلك بأن الاقتصادانية تفعل أكثر منه أيضًا.

فعندمـا يحـط الدمـاغ المكـوّن بنفقـات عظيمة في مسـقطه يصبـح مصيره رهنًـا للنزوة الطائشـة.

فقـد يـرى نفسـه، بعـد إذ تكـوّن في مدرسـة كـبرى، كاتبًـا في إدارة عـلى سـبيل المثل.

وقـد يـرى نفسـه، بعـد إذ غـدا مهندسًـا في مؤسسـة صناعية فنيـة ألمانية، عامـلًا إداريًـا وراء مكتـب في هـذا القطاع العـام أو ذاك.

حتـى إن التخلف الذي هو نقص في الوسـائل عـلى الصعيد الاقتصادي، ينـوء حملـه الاقتصـادي بجانب سـلبيّ جديـد من الوجهة النفسـية: هو سـوء الانتفاع بالوسائل.

ولقـد انتصرت الصين الشـعبية انتصارًا كاسـحًا على هـذا الجانب، الذي كان يفـرض عليهـا الخيار بـين (الصنع والـشراء)، ولكنها لم تنتـصر عليه ذلك الانتصـار إلا بما قامـت به من ثـورة ثقافية.

(1) مقابلة في الرائي الجزائري ( Television) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1971م.

فينبغي للبلدان الأخرى في العالم الثالث أن تقوم هي أيضًا بثورتها الثقافية، حتى تذلل المصاعب ولا سيما العقد التي تعوق سبيل تنميتها الاقتصادية.

وليس بضربة لازب أن تختار لذلك قدوة معينة في التنمية أيًا كان شأنها، فالاقتصاد يسلك سبله الخاصة التي ليست بالضرورة سبل الرأسمالية ولا سبل الماركسية.

إن المجتمع في منطلقه يتمتع دائمًا بسلطان اجتماعي، يمثله الإنسان والأرض والزمان الذين يملكهم في الحالات جميعًا، لكنه لا يملك سلطانًا ماليًا دائمًا.

فينبغي لخطط تنميته والحال هذه أن تعتمد اعتمادًا أكثر على السلطان الاجتماعي، حتى لا تعبر عن وسواس نقص المال الذي يهلكها من البداية بإخضاعها إلى إرادة المال.

وفي البلاد الإسلامية خاصة ليست المسألة بأن نعطي المال سلطانًا لم ينزل به الله، بتركيزه في أيد قليلة يتبعه انخفاض في مستوى المعيشة، ونقص من القوة الشرائية وإفقار للجماهير الكادحة، وليست المسألة بأن ينتزع منه كل سلطان كذلك بإذابته في ضرب المساواة الطوباوية يذهب بنجعه النافع في دفع الإنتاج.

فينبغي لنا أن نجعل للمال قيمة نسبية، ولكن ينبغي لنا أيضًا أن نكشف النقاب عن مفهوم (الإنتاج)، فلا ينبغي أن يغدو المثل الأعلى للمجتمع كما فعلت (الستاخانوفية) في الاتحاد السوفييتي قبل الحرب العالمية الثانية، بل ضرورة ملحة، تلبيتها شرط كل حياة اجتماعية.

ولئن ابتغى قوم صوغ هذا الشرط في حكمة قلنا: نحن لا نعيش لنأكل، بيد أننا نهلك إذا لم نأكل.

وبعبارة أخرى إن خطط التنمية أيًا كان إلزامها الاقتصادي الذي نقدره حق قدره، ينبغي لها مع ذلك أن تطوي كشحًا عن هذا الإلزام لضرورات عليا، حتى لا تهوي في الاقتصادانية، وهم أولئك الذين يظنون أنهم يحلون المشكلات البشرية كلها بسبل اقتصادية.

يبدو أن العالم الإسلامي في هذه الآونة مصاب بهذا الداء.

وهو داء نكأته الحربان العالميتان في هذا القرن، فانتقل من عدم الوعي الاقتصادي الشامل إلى الحصر[1] (Obsession) الاقتصادي، كأنما ليس للمسلم إلا سبيل واحدة للتفتح: أن يكون بشرًا اقتصاديًا (Homo économicus) وألا يكون غير هذا.

ولا يخفى علينا أن التعليم الإسلامي كله في القرآن والسنة يدعوه إلى الحلول الوسطى دائمًا: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا). [البقرة 2/ 143].

فتوعية الإنسان المسلم في الميدان الاقتصادي، يجب ألا تجره إلى وثنية جديدة ليصير من عبّاد صنم جديد اسمه (الاقتصادانية) أو حتى الاقتصاد.

***

(1) هذا مصطلح وفق إليه أحمد عزة راجح أستاذ علم النفس في جامعة الإسكندرية جزاه الله خيرًا، رجع فيه إلى قوله تعالى: (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).

# حدود الاختيار الإسلامي
# بين المناهج الموجودة

إذا تأملنا الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية، نرى أنه يضيّق على نفسه مجال اجتهاده، بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها تقريبًا فيما يلي:

1) إنه يفكر أولًا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.

2) إن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال، سواء في صورة استثمار، تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية، فيما يسمى القطاع العام.

ومن هنا يبتدئ تعثر الفكر الإسلامي بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء، لا من طبيعة الأشياء ذاتها.

فالمسلمة الأولى، مثلًا، تضطره إلى الاختيار بين الرأسمالية وبين الشيوعية.

وإذا به يجد نفسه- مهما كانت ميوله- أمام مشكلات فنية أو مذهبية أو على الأقل أخلاقية، تضيف إلى متاعبه ما شاء الله، لأنه لا يجد لها حلًا في نطاق اختياره في كلا الاتجاهين، إلا على حساب مبادئه الأولية، وبالتالي على حساب شخصيته وهويته من التاريخ.

فإن جنح إلى الرأسمالية فسرعان ما يصطدم بإباحيتها، القائمة على المبدأ الذي عبر عنه (آدم سميث)، في بداية العهد الاقتصادي الحديث، في

عبارتـه الشـهيرة «دعـه يعمل، دعه يسـير».

والآن بعـد قـرن ونصـف، يرى المسـلم بكل وضـوح أين يـؤدي هذا، إلى أي اضطـراب اجتماعـي يؤدي بالمجتمع الذي يسـير هكـذا، إلى أي انحرافات ثقافية تنشـأ فيـه متخـذة ردود أفعال ضرورية أمـام إفراط في الإنتـاج وتفريط في التوزيـع، فتنشـأ الماركسـية مثـلًا وتقـوم عـلى أساسـها الثورات الشـيوعية لتعيـد الميـاه لمجاريها في عـالم الاقتصاد حسـب زعمها.

ولا يصطـدم المسـلم في هـذا الاتجـاه، بإباحيـة الرأسـمالية فحسـب، أي بروحهـا فقـط، بـل سـيصطدم أيضًـا بشروطهـا أو بعـض شروطهـا الفنيـة؛ لأن الرأسـمالية تقتـضي اسـتثمار المـال بوصفـه الوسـيلة الوحيدة لدفـع عجلة الاقتصـاد، وإذا بهـا تلجـأ لعمليـة تجميـع الأمـوال وتركيزهـا في مؤسسـات معينـة كالبنـوك، لتقـوم هـي بتوزيعهـا وتوظيفهـا في القطاعـات الإنتاجيـة المختلفـة، عـلى أسـاس الربـا في عمليتـي التجميـع والتوزيـع.

وإذا بالمسـلم الذي يختار هذا الاتجاه يغوص في محاولة تخليص الرأسـمالية من الربا، لأنه محـرم في شريعته.

وكأنـه مـن الناحيـة الفنيـة يحـاول تخليص جسـد مـن روحـه، ويرجو أن الجسـد سـيبقى حيًا وسـيقوم بمهماته.

وإن نجـح في إيجـاد حـل نظـري في قضيـة الربـا يطابق الفقه الإسـلامي، فيكـون كأنـه وجـد روحًـا لا يضمـه جسـد، أو تناقـض مـع جسـده؛ لأن نظـام البنـوك يرفـض هـذا الـروح وهـو يرفضـه، فيبقى الحـل النظـري معلقًا عمليًـا، لأن صاحبـه انطلـق على أسـاس مسـلمة اسـتثمار المال بصفتـه منطلق للديناميـكا الاقتصاديـة، دون أن يراجـع هـذا المبـدأ نفسـه.

وربـما يلتفت المسـلم، بعد خيبـة أمله في الرأسـمالية، في الاتجاه الأخير، في

اتجاه الاقتصاد الشيوعي، وبكلمة ألطف: في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي، لا لأنه يحبذ منطلقاته المذهبية غالبًا، بل لأنه بعد أن شاهد مساوئ الرأسمالية وتناقضها أخلاقيًا وتقنيًا مع الفقه الإسلامي، يشاهد نجاح الخطط (الاشتراكية) في الاقتصاد.

وهنا أيضًا، سرعان ما يصطدم المسلم ببعض جوانب هذه الخطط المتعارضة مع الفقه الإسلامي، مثل تحديد الملكية أو إلغائها، بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام، تعارضًا أعمق من التعارض مع الليبرالية، أو قضية الربا.

وفي هذا الاتجاه، لم يبق على الاختصاصي أو السياسي المسلم إلا أن يطبق المنهج (الاشتراكي)، دون مراجعة أسسه المذهبية البعيدة، وأسباب نجاحه في البلاد التي طبقته على نسبة تمسكها بالفكرة الماركسية بصفتها عقيدة، كما يراها دارسون مثل (سيرج بردائيف S. Berdaef) أو (فالتر شوبرت W. Shubart)، ودون نظرة في نتائج أو توقعات الفتور عندما يعتري (العقيدة) الماركسية، بدورها، ويجعلها غير قادرة في الميدان الاقتصادي، على تعويض أو تغطية بعض الجوانب السلبية في النظرية الاقتصادية الماركسية، التي أثرت من دون جدال علم الاقتصاد بمفاهيم جديدة مثل فائض القيمة ( Plus-value) أو الإنتاج على أساس الواحد أو الوحدة ( Productivité) دون أن تشعر أنها مست الطاقة الإنتاجية في جوهرها.

عندما مست مبدأ الملكية الفردية، أعني عندما ألغت أو خفّضت من قيمة وازع الامتلاء الذي يتصرف حسب مدرسة (بافلوف) الروسية (السوفييتية كان نعلم)، في الربع- على الأقل- مما أسميه بالطاقة الحيوية Energie vitale الموزعة في إمكانيات الحيوان عامة والإنسان خاصة عندما حصل ذلك جاء هذا الأخير منتجًا أو مستهلكًا على نسبة ما فيه من هذه

الطاقة البيولوجية.

بينما الفتور- أو الشيخوخة الاجتماعية- متوقع في المجتمع (الاشتراكي) كما هو شأن كل المجتمعات، وإذن سينكشف الضباب عن الحقيقة الاقتصادية الماركسية المجردة من جانبها العقيدي الذي يحقق نجاحها اليوم، فينتهي المجتمع الشيوعي الحديث، مثل المجتمعات الشيوعية السابقة كمجتمع القرامطة الذي انهار في ومضة بصر، بعد أن هدّد الدولة العباسية في عز قوتها، وكالمجتمع الذي سبقه بإيران قبل البعث الإسلامي.

فإذا كانت ظاهرة (الفتور) تصيب كل المجتمعات في عصر شيخوختها، فإنها تستعجل الشيخوخة في المجتمعات التي تفقد مسبقًا عوامل الاستقرار النفسي، ولا تستطيع الاستمرار إلا في حالة تغير متواصل وحركة ديناميكية مستمرة، مثل المجتمعات الشيوعية السابقة التي لم تستقر أوضاعها إلا في فترة نشوئها وتشييدها.

لذلك لا نرى اختيار المسلم- على أساس مسلمته- إلا محدودًا في الاتجاهين كليهما بعوامل بعضها فني وأخلاقي، وبعضها فني، ونفسي، وعقائدي.

وفي الاتجاهين كليهما نراه في محاولة تركيب روح إسلامية على جسم أجنبي يرفضها وترفضه؛ لأنه حتى في تجربته (الاشتراكية) المطبقة في بعض البلدان العربية، فهو يحاول تسخير جسم مفصول عن (روحه الشيوعي).

ولا يضير المسؤولين العرب الذين يطبقون هذه التجربة في بلادهم، إذا لم يقدر لها النجاح الذي حققته في بلدان أخرى، مثل ألبانيا ورومانيا التي انطلقت من المنطلق نفسه.

فللمجتهد أصاب أو أخطأ، أجر بحسن نيته، ولا أحد يشك في حسن نية من حاول تطبيق خطة (اشتراكية) في البلاد العربية.

خصوصًا إذا عددنا- في حالة الخطأ- أنه ليس من رجال السياسة، ولا من رجال الفقه، وإنما هو في جوهر الاختيار على أساس مسلمة كان من واجب صاحب الاختصاص الاقتصادي ألا يسلم بها في منطلق تفكيره، ولعلّه يجدر القول هنا، إن من العوامل التي عطلت نمو الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي ما نراه من طرف بعض علماء الدين من تشدد في الاعتراض على الاجتهاد الاقتصادي، اعتراضًا يُجمّده أحيانًا منذ المنطلق.

ولا شك في أن هذا الاعتراض يحدث غالبًا حرصًا على صيانة الدين، ولكننا وجدنا أحيانًا لهذا الحرص صورًا لا تتسم بالحكمة، عندما يطغى الاعتراض طغيانًا يصل إلى درجة التعطيل، فيسأل مثلًا من يقوم بدراسة في الاقتصاد.

هل يلتزم فيما يكتب النظرة الفقهية، لا بالنسبة للكليات فحسب، بل بالنسبة لكل تفصيل سيواجه النظرية في المستقبل، كأنما صاحب النظرية ليس مطالبًا بالبحث عن أصول تنتج التخلص من التخلف، بل مطالب أيضًا بكل التفاصيل التي قد تنشأ في الطريق كأنه يدعي علم كل شيء.

بينما واقع العالم الإسلامي يفرض على من يتصدى لمحاولة فقهية أن يحدد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق Décollage أكثر من شروط الاستمرار، حتى إذا كانت ضرورية لمراجعة الأشياء، بعد أن يتحقق الانطلاق، إذا ما اقتضت المرحلة الأولى تعطيل بعض التصرفات الفردية من أجل نجاة أصحاب السفينة.

فاليوم يجب سواء على الفقهاء أو على أصحاب الاختصاص تقدير مسؤولياتهم، على أساس أن القضية المطروحة ليست قضية تحقيق استمرار الحياة الاقتصادية، بل هي قضية دفع العجلة من أجل إنقاذ السفينة وأهلها، ولو تعطلت من أجل ذلك بعض المصالح الفردية.

# الجزءُ الثّاني
# صورة المشكلات

- خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم
- حدود التفسير الاقتصادي البحت لتوزيع الإمكانات
- الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد

# خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم

خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم إن الأقدار لم تظلم أحدًا، وإنما تقوم الأمور على سنن لا تغيير لها، تربط المسبَّبات بأسبابها، سنة الله في خلقه، ولغيرنا أن يسميها القوانين، فلا يضيرنا.

إلا أن موقفنا الفكري قد ينحرف تجاهها إما بطريقة أو بأخرى، عندما نقف منها الموقف السحري ( Attitude magique) الذي يهدف إلى تعطيل تلك السنن أو القوانين، أو عندما تكون على فكرنا غشاوة، تجعله يربط الأشياء بغير أسبابها.

فمن يعتقد أنه يعطل الأسباب يبوء بالفشل على حد سواء هو ومن يخطئ في ترتيبها الطبيعي في اطراد جدلي لا يسمح بوضع النتيجة قبل سببها، كما لا يسمح بوضع المحراث قبل الثور.

إن هذه الاعتبارات تتطرق إلى ذهننا، عندما نتابع بالتبصر والتحليل ما يدور في الفكر الإسلامي تجاه عالم الاقتصاد الذي نراه: إما ينغمس في الغموض السحري كأنه معطِّل للأسباب، أو نراه يربط النتائج- كاليسر المادي في حياة الفرد والضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها في مجتمع متقدم- بأسباب قد تبدو لنا- في النظرة الأولى- صحيحة، ثم نتبين عدم جدواها في عملية تطبيق نقوم بها نحن أو يقوم بها غيرنا، فتفشل لأنها قعّدت الأشياء على أسباب سطحية.

فلو سألنا أنفسنا عن كيفية توزيع متوسط الدخل السنوي في العالم،

ونحـن نعلـم قيمـة هذا المفهـوم الاقتصـادي بوصفـه دلالة على درجـة التقدم في بلـدٍ مـا، ماذا سـيكون جوابنـا عادة؟

إننـا قـد نتنـاول الإحصائيـة لمتوسـط الدخـل التـي تصدرهـا هيئـة الأمـم كل سـنة، ونتلـو الأرقـام التـي تتضمنهـا، ومـن بينهـا على سـبيل المثـال الرقمان الخاصـان بالولايـات المتحدة أي 3020 دولار وبالكويـت أي 3400 دولار[1].

إننـي لا أرى بمجـرد ذكرهما هكـذا، دلالة واضحة على أوضـاع البلدين سـواء مـن الناحية الاجتماعيـة أو الاقتصادية، على حد سـواء.

إذن علينـا: إذا أردنـا أن نسـتفيد في موضوعنـا مـن إحصائيـة متوسـط الدخـل السـنوي الفـردي، علينـا أن نتناولهـا بطريقـة أخـرى.

إنهـا تتضمـن قرابـة مئة وخمسـين رقمًا، على عـدد البلدان المنتظمـة في هيئة الأمـم المتحدة، فلو رسـمنا كل رقم منهـا على علم صغير ورشـقنا كل علم في مـكان العاصمـة للبـلاد التـي يخصها الرقـم، نكون قـد صورنا عـلى الخريطة، عـلى طريقة هيئـة أركان الحـرب التي تسـتعمل أعلامًا صغيرة ملونة مرشـوقة عـلى طـول الجبهـة عـلى الخريطة، حتـى يتيسـر لهـا متابعـة ومراقبـة الحركات العسـكرية المتقابلـة، ونكـون بدورنـا قـد صورنـا عـلى الخريطة الصـورة التي سـتعطينا فكـرة عن كيفية توزيع متوسـط الدخـل الفردي السـنوي، في العالم، وربـما أوضحـت للناس هـذا التوزيع.

إننـي أترك جانبًا رقـم الكويت الذي ذكرناه (3400) لأسـباب أشرحها فيما بعد.

فالإحصائيـة تبتدئ إذن برقـم 3020 دولار للولايـات المتحدة، وتنتهي

(1) أتناول هذه الأرقام من إحصائية سنة 1967 لأنها تحت يدي، والإحصائيات التالية قد تغير الأرقام بعض التغيير، دون أن تغير دلالتها العامة.

برقم 70 دولارًا لإندونيسيا.

وعلينا إذن أن نرشق المئة والخمسين علما في عواصم العالم، فإذا تمت هذه العملية، فإننا سوف نفاجأ بأمر هو أنَّ الأرقام أو الأعلام، لم تتوزع بطريقة عفوية فوضوية على الخريطة أو على الترتيب الأبجدي، لأنه قد يكون الرقم (جـ) بجانب الرقم (جـ) الذي هو بجانبه فعلًا في الإحصائية وقد جاءت مرتبة بطبيعة الحال ترتيبًا أبجديًا حسب أسماء البلدان، ولكنه سوف يكون على العكس في الخريطة بجانب حرف آخر ربما يكون حرف (ي) أو غيره، على ترتيب لا صلة له بحروف الأبجدية.

فإذا وزعنا المئة والخمسين علمًا هكذا، أي المئة والخمسين رقمًا، نجد أنها ترتبت ترتيبًا آخر، فمجموعها يصوّر لنا توزيعها على الخريطة على شكل قارتين يفصلهما خط عرض 30° تقريبًا، وذلك عند رقم 520 $، أي متوسط الدخل الفردي السنوي الذي يعد عتبة نصعد منها إلى القارة الشمالية، أي إلى البلدان التي لديها إمكان تقديم كل الضمانات الاجتماعية لسكانها، أو ننزل منها إلى قارة الجنوب حيث البلدان التي لا تستطيع، في المرحلة الراهنة، أن تتكفل الضمانات الاجتماعية لسكانها.

فإذا اعتمدنا هذه الخريطة، فقد يتطرق إلى أذهاننا بعض الحالات الشاذة، توهمنا في طبيعة الظاهرة التي نحاول جلاءها في هذا الفصل، خصوصًا لدى من يهوى تعطيل القاعدة بسبب وجود حالة شذوذ.

وما أكثر هؤلاء الهواة في البلاد الإسلامية والعربية على وجه الخصوص! إننا طرحنا جانبًا متوسط الدخل الفردي السنوي في الكويت، بينما يأتي رقمه، أي 3400 دولار، على رأس الإحصائية التي تناولها تحليلنا

في هـذا الفصل.

لـذا يجـب الآن أن نقـدم بعـض التفسـير لموقفنـا هـذا الموقـف، فنقـول إن متوسـط الدخـل في الولايـات المتحـدة 3020 دولار لا يخضـع لـشروط خارجـة عـن الأرض التـي تتمتع بـه، ولا عن سياسـتها ولا عـن ثقافتها، ولا عـن كل الظـروف القاسـية مثل حـرب عالميـة كل صلاتهـا مع الخـارج، فإنها لا تفقـد بذلك سـوى 5٪ مـن إمكانياتهـا الاقتصاديـة، هذا على تقديـر أنها لا تتـلافى مثـل هذا الخطـر بتعديـل تسـطيعه بـكل سـهولة، في عمليتـي إنتاجها وتوزيعها.

بينـما كل المـوارد التـي يتكون منها متوسـط الدخـل الفـردي في الكويت هـو تحـت رحمة يد أو أيـد في الخـارج تسـتطيع، في كل حين، أن تغلـق أو تفتح صنابـير البترول أكثـر أو أقل.

وقصـة البطـل الإيـراني مصـدق، ليسـت بعيـدة عـن أذهاننا، لتصـور ما تسـتطيع أن تفعلـه في الكويـت، الأيدي التـي حطمته سـنة 1953 في طهران.

ثـم قد يلاحـظ علينا هواة الحالات الشـاذة: أننـا لم نحدد مكان أسـتراليا ونيوزيلانـدا في خريطة التوزيع.

فنلاحـظ بدورنـا أننـا لا نقـدم هنـا درسًـا في الجغرافيـا، وإنـما نقـدم عرضًا عـن قضيـة اقتصاديـة، نـرى فيـه أن مـكان أسـتراليا ونيوزيلانـدا ليـس في القارة الاقتصاديـة الجنوبية، بل في القارة الشـمالية، مسـتندين في ذلك على كل الأسـباب التاريخيـة الثقافيـة والعنصريـة التـي تربـط هذين البلديـن بأوربـا وأمريكا.

ولـو خصصنا نظرتنا في الموضوع إلى أهـالي البلدين الأصليين ( Natives) لربطناهمـا بالقارة الجنوبيـة بطبيعة الحال.

## خريطة
## توزيع متوسط الدخل السنوي الفردي في العالم
## طبقاً لإحصائية الأمم المتحدة لسنة ١٩٦٧

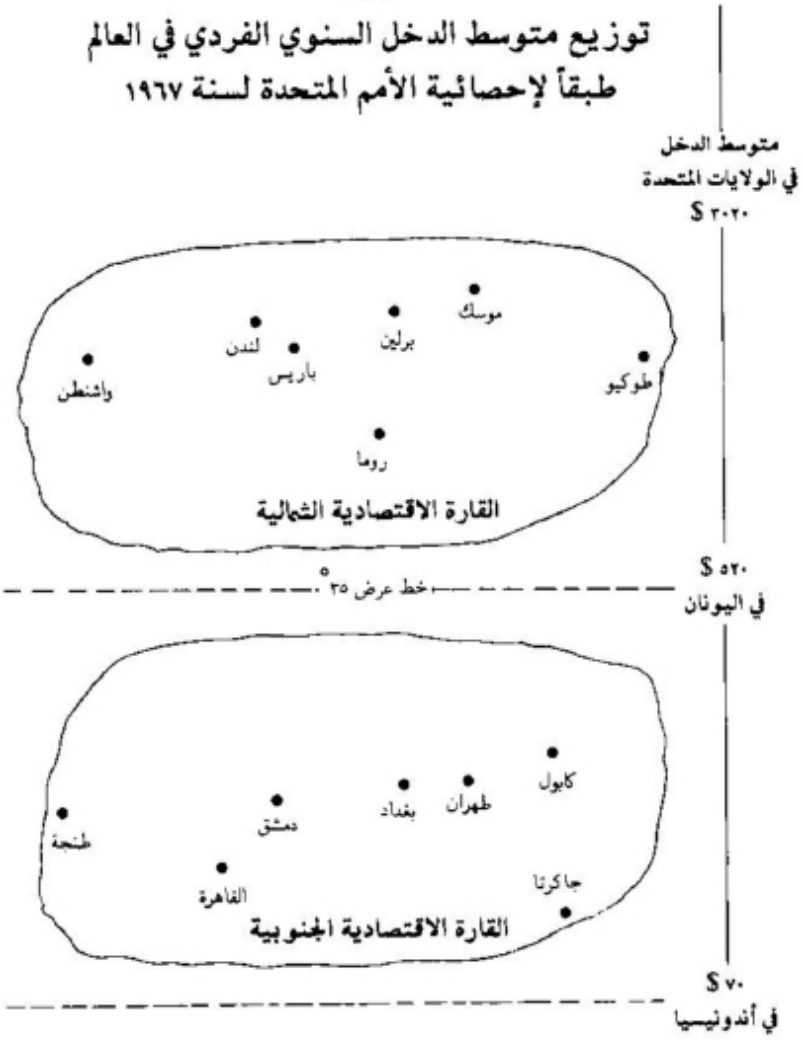

# حدود التفسير الاقتصادي البحت لتوزيع الإمكانات

إنه لجدير بنا أن نتأمل الخريطة التي قدمناها في الفصل السابق، ونتساءل عن سبب التوزيع الغريب الذي نجد صورته في شكل قارتين.

ومن طبيعة الحال أن يأتي جوابنا إذا تسرعنا على أساس تقدير الأشياء من الزاوية الاقتصادية البحتة، قد نقول: إن السبب في ذلك يعود إلى وجود الصناعة في القطاع الشمالي من الكرة الأرضية وفقدانها في الجنوب.

فهذا الجواب وجيه إلى حد ما، وتترتب عليه النتيجة النظرية التي تخللت كل الدراسات التي استهدفت النهوض بالجنوب، وكل المخططات السياسية التي طبقت من أجل ذلك في العالم الثالث، بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآن.

ولكن الإحصائية التي تناولناها في الفصل السابق تدل دلالة واضحة أنه لم يتغير شيء نسبيًا في صورة توزيع الإمكانيات المادية في العالم، على الرغم مما بذلته، في تلك الفترة، البلدان المتخلفة من أجل نهضتها الاقتصادية.

بل يلاحظ بعض المراقبين للشؤون الاقتصادية في البلدان المتخلفة أنها قد ازدادت تخلفًا، في الفترة نفسها، وأن البلدان المتقدمة ازدادت تقدمًا، دون أن يشذ على هذه الظاهرة إلا الصين.

إذن يجب علينا أن نعيد النظر في القضية سواء بالنسبة للبلاد المتقدمة أو البلاد المتخلفة، وأن نستفيد من التجارب الأخيرة في العالم، التي تعطي وجوه، لموازنة سليمة بين بلد إسلامي مثل إندونيسيا في

الجنوب، وبلد آخر في الشمال مثل ألمانيا، إذ نرى البلدين يشرعان في النهوض الاقتصادي، من نقطة انطلاق نراها أسوأ بالنسبة لألمانيا إذا ما قدرنا أنها تنطلق من نقطة الصفر، فاقدة كل وسائل الإنتاج الصناعي التي حطمتها الحرب؛ وما تبقّى منها إلى يوم 8 أيار (مايو) 1945، نرى الحلفاء يفككونه وينقلونه خارج البلاد، طبقًا لاتفاقية (بوتسدام)، فبقيت ألمانيا فاقدة كل وسيلة إنتاج صناعي، بل فاقدة سيادتها أيضًا ومضطرة أن تعيش على أرض فقيرة من الناحية الفلاحية، ترزح تحت أكبر احتلال عسكري في التاريخ.

بينها نرى إندونيسيا في الفترة نفسها تستعيد سيادتها الكاملة، حرة في كل تصرفاتها الداخلية والخارجية، وتشرع في تطبيق مخطط أجدر خبير هو الدكتور (شاخت)، الذي وضع لها خطة تنمية قائمة أساسًا على موارد أخصب بلاد الله على وجه الأرض.

إن نتيجة الانطلاقتين والموازنة بينهما، ستكون واضحة في برهة وجيزة من الزمن، إذ سنرى:

1) ألمانيا لا تستعيد مركزها الاقتصادي في العالم فحسب، بل تضيف إليه مكتسبات جديدة، تجعلها من الدول الرائدة اقتصاديًا، وتضع عملتها في مصف العملات الصعبة التي ينتظر منها أحيانًا نجدة الدولار، عندما يفقد النفس في السوق العالمية.

2) بينما تخرج إندونيسيا من تجربتها في تطبيق مخطط (شاخت)، ليس فحسب من دون أي حصيلة في الميدان الاقتصادي، بل متورطة نفسيًا في الشعور بالهزيمة أمام واقع مرير.

فهذه الموازنة الجزئية تجعلنا، إذا ما أردنا أن نقرر شيئًا، أن نقرر عن

جـدارة أن فقـدان الصناعـة لا يفـسر كل شيء في عـالم الاقتصـاد.

ويبـدو إذن منـذ الآن أن التفسـير الاقتصـادي وحـده، لا يفـسر الظاهرة التـي انطلقنـا منهـا في الفصـل السـابق، ومـن هنـا نبدأ نـدرك أن حـدود هذا التفسـير وحـده ضيقـة جـدًا، كما سـنزيد في توضيـح ذلك.

فـإذا عدنـا للسـؤال الـذي أوردنـاه في صـدر هـذا الفصـل، نجـد أننا قد قدمنـا لـه ما يسـمى (جـواب البديهة) أي الجـواب الـذي قلما يصيـب وكثيرًا مـا يخطـئ في المجـال العلمـي، ولكنـه أعطانـا فرصـة التنقيـب في تجربتـين متعاصرتـين ومعاصرتـين لنـا.

ويبقـى السـؤال مطروحًـا بصدد كيفيـة توزيـع الإمكانيـات الاقتصادية في العـالم، لمـاذا وعلى أي أسـاس يقوم ذلـك التوزيع؟ إن جوابنا بــ (التصنيع) لم يقنعنـا، لأن سـؤالًا آخـر يبقى بعـده: لماذا انطلـق العهد الصناعـي في القارة الشـمالية منـذ بدايتـه، أي منـذ اكتشـاف الطاقـة البخاريـة؟ إن ظاهـرة البخار تحـت الضغـط صاحبت تاريـخ الإنسـانية منذ اكتشـاف الآدميين للنـار، دون أن يلتفـت أحـد منهم إلى إمكان اسـتخدام هـذه الظاهرة مصـدرًا للطاقة حتى أتـى عـصر (دنيـس بابـان Denis Papin) و(واط Watt) اللذيـن سـخرا تلك الطاقـة الهائلـة التـي دفعت الإنسـان في العهـد الصناعي.

إن أحـدًا لا يتصـور حـدوث هـذا الاكتشـاف فقـط في حدود عقل إنسـان اسـمه (دنيس بابـان) أو (واط)، وإنما وقع بسـبب تغيير جدري حـدث في المناخ العقـلي الأوربي كافـة، منـذ ما يسـمى بــ (النهضـة) وخصوصًا منذ بدايـة القرن السـادس عـشر الميـلادي، أي مبـاشرة بعد اكتشـاف أمريكا وآلـة الطباعة.

وإذا كان (ديـكارت) في القـرن السـابع عـشر، أو مـن ترجم هـذا التغيير الشـامل في المنـاخ العقـلي الأوربي إلى منهـج تفكـير، فلأنـه ولد في هـذا المناخ

وترعرع فيه، وتأمل فيه فكان من الطبيعي أن تأتي نتيجة تأملاته في كتابه (مقال عن المنهج) كما أتت، في تلك العبارات التي تعلن المنعطف الجديد الذي اتخذه الفكر الأوربي.

يقول (ديكارت) مما يقول في (مقال ): «إنه لمن الممكن الوصول إلى معرفة تطبق تطبيقًا نافعًا في الحياة، فتترك مدارس التعليم تلك الفلسفة السكولاستسية، وتعلم فلسفة تقبل التطبيق، وتتيح لنا، بعد معرفة تأثير النار والهواء والأجرام الفلكية، وكل الأجرام التي تحيطنا، أن نستخدمها تحت قانونها بالذات لمصلحتنا الخاصة، لنتمكن من امتلاك الطبيعة والهيمنة عليها».

إن هذه الكلمات ليست إلا عصارة المناخ العقلي الجديد يعصرها رجل عبقري، ما كان يصفيها قبل أوانها في التطور العالمي الشامل، أحد غيره، وما كان أيضًا لأحد قبل (دنيس بابان) و(واط)، أن يستخرج منها نتائجها التطبيقية، مثل الطاقة البخارية وما استتبعت في عالم الاقتصاد حتى عهد التوزيع لمتوسط الدخل الفردي السنوي، على الشكل الذي قدمنا صورته في الفصل السابق.

وإذن فالتفسير الاقتصادي للأوضاع الموجودة في العالم، من تقدم وتخلف، لا يعطينا فكرة صحيحة عن كيفية معالجة التخلف، لأنه يربط الأشياء بأسباب قاصرة، لا يمكن لتجربة ناجحة أن تقوم على أساسها، لا في إندونيسيا ولا في غيرها من البلاد الإسلامية.

ومن هنا يتضح لنا، كم يجدر بمن يتصدى لقضية التخلف في العالم الإسلامي ألا يطرحها ضمن نطاق اقتصادي يضيق غالبًا عن تقديم الطريق الأيسر لحلّها، خصوصًا إذا اقترنت النظرة الاقتصادية بانتظار المال من الخارج، حتى إذا أتى يكون غالبًا ورطة سياسية، وإن لم يأت يكن

بمثابـة معطـل لقيـام النهضة.

بـل يحسـن بمـن يهتم بهـذه القضيـة أن ينظـر فيها النظـرة الشـاملة، حتى ترتبـط الأشـياء الاقتصادية بجذورهـا الاجتماعية الثقافية البعيـدة، على الأقل في أذهـان أصحـاب الاختصاص كي تشـمل نظرتهـم في التصنيـع، الذي لابد منـه، فكرة واضحـة عن القيـم الإنسـانية الضرورية لنجـاح المشروع.

فـإذا فكرنـا، عـلى سـبيل المثـال، فيـما يسـمى (تغطيـة) المـشروع (Amortissement) نـدرك مبـاشرة عـن طريـق الأرقـام أن القيمـة الأولى في نجـاح أي مـشروع اقتصـادي هـي الإنسـان.

ويمكـن القـول بقـدر مـا اسـتفدنا مـن تجـارب العـالم الثالـث في العقود الأخـيرة، إن إهمـال أو تجاهـل قضيـة الإنسـان هـي من الأمـور التـي أفقدت هـذه التجـارب الشرط الأسـاسي لنجاحها مثـل ما حدث لمخطط (شـاخت) بإندونيسيا.

***

# الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد

إن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد، أحيانًا، هي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق والأخلاق في منعطفات التاريخ، فتتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهه عندما يدرك معنى جديدًا لوجوده في الكون.

وهذا التحول لا يؤثر في عالم الأشياء، ولا في المعقولات التي يتضمنها عالم الأفكار بوصفه أنماطًا تطبيقية ( opératoires Modalités)، أي لا يؤثر في عالم الاقتصاد بنوعيه- الشيء المصنوع والفكرة الدالة على طريقة صنعه- ما لم يؤثر في محتوى النفوس ذاتها، طبقًا للآية الكريمة: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) [الرعد 13/ 11].

ولو تدبر أهل الاختصاص في الاقتصاد من المسلمين هذه الآية، أدركوا أنها تضع هذه القضية وغيرها مما يخص أوضاع المجتمعات أولًا في مستوى تغير مسوّغات الوجود في المجال النفسي، وفي كلمة واحدة وبصورة أوضح في المستوى الحضاري.

ولو تدبروا أيضًا بعض الدراسات المتعمقة في البحث عن جذور الاقتصاد، لوصلوا إلى النتيجة النظرية نفسها، أي أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات.

إن دراسة من هذا النوع تفيد قطعًا في تطعيم بعض الأفكار الاقتصادية، إن لم يكن في تعديلها، حتى تكون في الحالتين كلتيهما أقرب

مـن واقع الإنسـان الـذي نحـاول تدعيمـه أو تغيـيره في المجـال الاقتصادي، حسـب الظـروف.

إن مصادفـة سـعيدة، جعلـت تحت يدي، وأنـا أحرر هذا الفصل دراسـة لــ (جـون نيـف J. nef) ألفهـا محـاضرات ثـم نشرهـا في كتـاب تحـت عنوان (الأسـس الثقافيـة للحضـارة الصناعية).

إن هـذا الأسـتاذ تنـاول موضـوع الاقتصاد من جـذوره، فـتراه يعالج في صلـب موضوعـه قضايـا، ربـما لا يتفـق كثـير مـن أصحـاب الاختصاص في بلادنـا، بـأن لهـا اتصـالًا وثيقًا بموضـوع الاقتصـاد، لأنـه سـبق في أذهاننا أنه موضـوع (الكـم) والإحصائيـات، فتراه مثـلًا يعقد فصله الأول لــ (حركات الفكـر) بـين 1570 – 1660، ويعقـد فصلًا آخـر لـ (الإصـلاح الديني...).

ولكنـني لسـت بصـدد تعريف المسـلم المتـورط في عالم الاقتصـاد، كيف نشـأ هذا الاقتصـاد على أسـس حضـارة غيره.

بل أحاول أن أدله على طريق لحل أزمته الراهنة.

على الأقل في المجال الفكري، لتكون له بعد ذلك الخيرة بين أفكار واضحة.

إن الـدارس الغـربي مثـل (جـون نيـف)، يـدرس الأشـياء مـن الناحيـة الوصفيـة كـما هـي، لأنها واقع شـاخص أمام عينيه، وكل أسـباب هـذا الواقع سـابقة في التاريـخ عـن جيلـه، فيكفينـي أن يصـف الأشـياء بصـدق، أي أن يحللهـا بدقـة، ليفيدنـا بقـدر توفيقـه في الوصـف والتحليل.

ولكننـا نواجـه القضية من زاويـة أخرى، يضطرنا لذلـك واقعنا الخاص، أي يجـب علينـا أن نواجـه هذا الواقع لا بأسـلوب مـن يصف شـيئًا موجودًا، بـل بأسـلوب مـن ينشـئ شـيئًا مفقـودًا، أو يحـاول إنشـاءه طبقًـا لأسـباب ما زالت فاقـدة التأثـير في مجتمعنا.

إن الاقتصاد- مهما كانت توعيته المذهبية- هو تجسيم لحضارة، على شرط أن نحددها بصفتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه.

فهذا التحديد الوظيفي يجعلنا نرى في الحضارة جانبين: الجانب الذي يتضمن شروطها المعنوية، في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية، في صورة إمكان، أي أنه يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهماته، أي بالوظيفة الحضارية.

فالحضارة هي هذه الإرادة وهذا الإمكان.

وبهذا نستطيع الآن التعبير عن الاقتصاد على أنه الصورة المحَسّة، لهذه الإرادة ولهذا الإمكان، في ميدان خاص هو ميدان الاقتصاد.

كما نستطيع أيضًا تقديم متوسط الدخل الفردي السنوي، الذي أعطانا مدخلًا لهذا البحث، على أنه مجرد تعبير عن الإمكان الحضاري، أو على الضمانات الاجتماعية بطريقة الأرقام.

وهنا يجدر بنا الوقوف عند العلاقة النسبية بين الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري في الظروف الموضوعية، أي في الظروف الواقعية التي تواجه مجتمعًا منذ نقطة الانطلاق، أو في الحالات الشاذة التي تشبه نقطة انطلاق.

فلدينا تجربتان، الواحدة في تاريخ الأمة الإسلامية العربية، والأخرى في تاريخ أمة معاصرة هي ألمانيا.

فالأمة العربية في زمان الرسول - صلى الله عليه وسلم - انطلقت من نقطة الصفر من حيث الإمكان، لم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهماتها الجسيمة، في المجال الاجتماعي والسياسي والعسكري، على حد سواء.

ولكننا نراها، ولا أحد ينكر هذا، تقوم بهذه المهمات دون إهمال ولا إرجاء حتى يكتمل إمكانها، نراها منذ اللحظة الأولى، وبالإمكان البسيط الذي بيدها في تلك اللحظة، وكأنها قادرة على كل شيء، وإذا بها تنفذ فعلًا كل خططها في كل المجالات، كأنما معامل ضرب Coefficient تدخّل في فعالية وسائلها البسيطة، فجعلها كافية لإنجاز المهمات من ناحية وجعلها تكتمل في آن واحد من ناحية أخرى.

يجدر بنا إذن، أن نقف عند هذا المعامل المضاعف، بوصفه شيئًا أساسيًا في سر عمليات الإنجاز، فلا تتوقف هذه العمليات على شروط مادية مفرطة، كأنما تخلص إنجازها من شرط الإمكان.

نرى هذه الظاهرة أيضًا في عالمنا الحديث، فنرى دولة محطمة مثل ألمانيا تعيد بناءها من نقطة الصفر، أي بلا إمكان يعد بالنسبة إلى ما أنجز فعلًا.

وهنا أيضا نرى تدخل معامل مضاعف للإمكان، جعله منذ اللحظة الأولى في مستوى المهمات المنجزة.

فهذا المعامل المضاعف هو الإرادة الحضارية بالذات، حتى إنه لو فقد في نشاط مجتمع، نراه وكأنما تجمدت وسائله مهما كان كلّها، وكأنما تعطل إمكانه مهما كان حجمه المادي.

فالعلاقة النسبية بين الإمكان الحضاري والإرادة الحضارية علاقة سببية، تضع (الإرادة) في رتبة السبب بالنسبة للإمكان.

ولو عدنا إلى عالم الاقتصاد بهذه الاعتبارات، فإننا لا نراه عالم الكميات وعالم الأرقام إلا في الرتبة الثانية، أي بعدما تبعث فيه الإرادة الحضارية الحركة والحياة.

وإنما تتدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عمليات الإنجاز،

ويتطلب إنجازها إشرافًا وتنظيما ورقابة، أي بقدر ما يكتمل الإمكان.

ولكن هذا الإشراف والتنظيم والرقابة، مع اعتبارها شروطًا ضرورية بقدر ما يتضخم الإمكان، لا تحقق على أية حال النجاح المضمون للاقتصاد إن افتقد إلى عامل نفسي أو روحي ينهض به على أنه التجسيم لإرادة حضارية.

ومن هنا تبدو لنا أهمية كتاب (جون نيف) في خاتمته، حيث يقول: إن اقتصاد الوفرة الذي يقاس بالكميات، والذي بدأ يسود خلال القرن التاسع عشر، في أجزاء من أوربا؛ الإمبراطورية البريطانية وأمريكا، لم يكن، كما يعتقد علماء العصر الحديث عامة، السببَ الأساسي للتقدم الروحي والأدبي الذي حصل في الأزمنة الحديثة، إذ يبدو أن التقدم الروحي والأدبي الذي بدأ أثناء احتدام الحروب الدينية كان عاملًا رئيسيًا في نشوء اقتصاد الوفرة هذا، إذ كان يتعذر حصول مثل هذا التقدم لولا المساعدة الإلهية التي منحت للروح، لكن كان لا بد لإرادة الإنسان، هذه الإرادة الحرة، من أن تطلب هذه المساعدة، وأن تجندها طوعا لمواجهة المسائل في تلك الميادين من التجربة الدنيوية- أي ميادين الدين والفن والأخلاق- التي أثبتت الأساليب العلمية الجديدة عجزها فيها.

وسعى أجدادنا إبان الثورة العلمية التي بدأت عند ملتقى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى الوصول بالإنسان كله إلى الكمال، لا إلى مجرد تحسين معرفته عن العالمين المادي والحياتي، ولو أن هؤلاء الأجداد ركزوا جهودهم بلا استثناء على تلك الجوانب من الطبيعة البشرية التي تقع في مجال التفكير العلمي والاقتصادي الجديد، لوجدت الأجيال التي ولدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمر تأسيس اقتصاد الوفرة. أصعب حتى مما كان قد حدث بالفعل.

. إنني تعمدت اقتطاف هذا المقطع من خاتمة كتاب (جون نيف)، لأنه يدل بأوضح ما يمكن التعبير به على الجذور البعيدة لا يسميه اقتصاد الوفرة، دون أن نبيح لأنفسنا سوى تعديل بسيط في المصطلحات لمراعاة وحدة البحث.

فما يسميه (إرادة الإنسان) ينبغي ضبطه بالتاريخ، أي بالقرن السادس عشر والسابع عشر، أي هي (إرادة الحضارة) الجديدة في منطلقها.

وما يسميه (اقتصاد الوفرة) ما هو سوى (الاقتصاد) الذي يستند على (إمكان) يكتمل بفضل الوسائل الجديدة التي تهيأت لاكتشافها السبل، منذ العصور السابقة عن الحضارة الأوربية.

ومهما يكن فإننا نرى كيف يرتبط عالم الاقتصاد بالقيم الحضارية ارتباطًا لا يمكن معه أن نتصور نجاح خطة اقتصادية، تقتنع بأرقام وإحصائيات وأدوات مادية، إن لم يكن إنجازها آخذًا في الاعتبار قيمة الإنسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى، على شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من (إرادة حضارية).

***

# الجزءُ الثّالِثُ
# شروط الانطلاق

- دور المال في اختزان العمل
- الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي
- تحقيق الديناميكا الاقتصادية على أساس مبدئي
- الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع
- المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة
- ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء

# دور المال في اختزان العمل

دور المال في اختزان العمل إننا منذ الخطوة الأولى نقرن، في أذهاننا أو في مشروعاتنا، قضية العمل بقضية المال، فقد أصبح العمل مقيدًا بشروط مالية لا ينطلق بدونها حتى في البلاد الشيوعية الكلاسيكية، حيث لم تتغير هذه الشروط إلا في ملكية المال لا في دوره أساسًا.

تحولت فعلًا ملكية المال في هذه البلاد الشيوعية من الأيدي الخاصة أو المصرف إلى يد واحدة يد الدولة، ومن المصرف إلى الخزينة.

ويكفي الزائر لموسكو، على سبيل المثال، أن يرى تلك الدكاكين الخاصة، فيستطيع شراء ما يريد بأثمان محددة، ولكن بالعملة الصعبة، ولا يستطيع المواطن ذلك بالعملة المحلية.

إننا لا نرى أن العمل تخلص، على هذه الصورة من القيود المالية، ولا تخلصت منها الأذهان أيضًا.

فلا يزال المال مهيمنا على تسخير العمل، مع بعض التخفيف في درجة القيود عندما ننتقل من البلاد الرأسمالية الصريحة، إلى بلد شيوعي كلاسيكي، حيث يصبح المال وكأنه يخفي دوره أو لا يخفيه كما هي الحال في يوغوسلافيا ورومانيا.

ربما كان ينتظر من هذه البلاد أن تقوم هي بتصفية أخطر مسلمة، في الاقتصاد تصفية كاملة، فقد تخلص العمل من كل الشروط الثانوية.

ولكن هذه التصفية لم تقع إلى الآن، لا في المجال الثقافي ولا في المجال الاقتصادي البحت.

فقضيـة المـال بالنسـبة للعمـل لا زالت قائمـة حتـى في البلاد الشـيوعية، لأن المـال لـه روابـط وعلاقات قرابـة عالية، كأخطبـوط مدّ أذرعـه على الكرة الأرضيـة، فـلا يكفي أن تقطـع له ذراعًـا قبل أن تقطع رأسـه.

وهذه القضية نشـأت منذ نشـأ في العـالم، أي منذ زمن بعيد جـدًا، اقتصاد التبـادل بمقتـضى التطـورات التـي حدثـت في غـرّة العهـد التاريخـي وقضت عـلى الاقتصـاد المنـزلي، فقـد كان النـاس يكونـون وحـدات إنتاجيـة صغـيرة autarcies domestiques مسـتقلة مكتفيـة في كل بيـت، لأن الاسـتهلاك لم يكـن يشـمل إلا الحاجـات الضروريـة لـكل أسرة مـن قـوت وملبس.

وعندمـا تنوعـت الحاجـات وتكاثرت بمقـدار التطور وتكاثف السـكان في أماكـن معينـة مـن قـرى ومـدن، أصبح مـن الـضروري توزيـع العمل على أيـد مختصـة تعمل خارج البيوت، في ورشـات مجهـزة تجهيزًا خاصًـا لإنتاجها.

هكـذا ظهـر اقتصاد التبـادل الذي أصبح يضـمّ عمليتي الإنتـاج والتوزيع على نطاق أوسـع مـن البيت، ثم أوسـع مـن القرية، ثم أوسـع من المدينـة والوطن.

وبقـدر مـا اتسـعت رقعة التبـادل هكـذا، أصبـح التفكير في إيجـاد عامل تيسـير للتبادل أمـرًا طبيعيًا.

وهكـذا تقـرر اختيـار الذهب والفضـة (العملة الصعبـة في ذلك الوقت) ليقومـا بـدور تيسـير المعامـلات، وفي الحقيقـة نشـأ (المـال) ليقـوم بدوريـن: فالـدور الأول لم يتفـرع عـن عمليـة التوزيـع، بل عـن عملية الإنتـاج؛ فالمنتج الـذي كان يكتفـي بجـزء مـن عملـه لسـد حاجاتـه اليوميـة، وهـو يعمل كل يومـه، كان مـن الـضروري بالنسـبة لـه أن يفكر في وسـيلة اختـزان (توفير كما نقـول اليـوم) للجـزء الباقـي مـن عملـه، حتـى يسـتطيع رده عـلى حاجـات أخـرى، أو عـلى أيامـه الأخـرى إن كان توقـف عملـه بسـبب مـرض مثلًا.

فـ (المال) مهما كان نوعه ذهبًا أو فضة، كان الوسيلة لاختزان العمل حتى يعود لصاحبه في حاجات أخرى أو في أيام صعبة، تمامًا كما تخزن الكهرباء فيما يسمى (المدخرات).

وهو بذلك يمثل فائض العمل عن حاجات البيت، أو عن مقتضيات إنتاج الورشات ( Artisans)، الفائض الذي يخزن بطبيعة الحال في خزان يرده لصاحبه أو أصحابه إذا اقتضى الحال؛ فكان الذهب يتعين عليه أن يقوم بهذا الدور.

ولكن التطورات في المجال الاقتصادي لم تقف عند هذا الحد، بل تبين في ظروف معينة مثل الحروب، أن هذا الفائض للعمل المختزن في الذهب، قد يتعرض للضياع.

فنشأت فكرة تجميع هذه الكميات من الذهب، في خزانات أو خزائن من نوع جديد هي المصرف، تتخذ لها الاحتياطات الضرورية للحفاظ على الودائع التي توضع تحت ضمانها، من بينها توزيع هذه الودائع بين الأيدي المختلفة لتستعملها في جو من الإنتاج، في المكان نفسه أو في أماكن غيره.

وبقدر ما تراكمت وتجمعت الأموال، في منشآت المصرف، تحول أولًا طابعها الاجتماعي، وأصبحت تمثل شيئًا جديدًا هو (الرأسمال)، ثم تحولت طبيعة الصلة بين المال والعمل، فبعد أن كان مجرد خزان للعمل أصبح سجّانًا له، السجان الذي لا يعترف لسجينه بحق سوى العمل في مصلحته.

واليوم بعد أن تنوسي دور المال بوصفه مجرد خزينة يودع فيها فائض العمل، لتعيده لصاحبه عند الحاجة، أصبحت أذهاننا لا تستطيع أن تفكر في مشروع اقتصادي، دون أن تقعّده على شروط مالية، كأن العمل أصبح فعلًا سجينًا لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن أي الرأسمال.

وربما لا يضير هذا الوضع البلاد المتقدمة، لأنها صاحبة الرأسمال العالمي، فلا يضرها أن تضع خططها الاقتصادية طبقًا لشروط مالية، لا تخالف مصلحتها، ولا سياستها ولا مبادئها في شيء.

كما لا يضيرها أيضًا أن تكون بلدان العالم الثالث تحذو حذوها في وضع خططها بالأسلوب نفسه، وهي تعلم أن هذه الخطط لا تنفذ إلا على شروط الرأسمال أي على شروط الدول الرأسمالية، ولن تخلو هذه الشروط من بعض الرواسب الاستعمارية، حتى في المشروعات التي تقدم تحت إشراف هيئة الأمم، مثل النقطة الرابعة التي قدمت بزعم النهوض بالبلاد المتخلفة اقتصاديًا، ففشلت فشلًا ذريعًا، لأنها كانت تحتوي منذ البداية كل بذور الفشل.

أما أن تختار البلاد المتخلفة نفسها أسلوب التنمية الرأسمالي، فهو أمر أغرب، لأنها تكون كما لو قررت مبدئيًا أن تضع عملها من أجل النهوض الاقتصادي، تحت رحمة الآخرين، في سجن المؤسسات المالية العالمية.

وإن بدأت بعض المجهودات، في المجال الفكري على الأقل، في البلاد المتقدمة من أجل تقديم (مشروع مرشال) جديد للبلاد المتخلفة[1]، فبعد ما نرحب بهاته الفكرة كخطوة تقدم في مجال التعاون الأولي، يجب أن نلاحظ أن نجاح مشروع كهذا ليس مشروطًا فقط بحجم المال الذي سيبذل من طرف الدول التي ستقدمه، بقدر ما سيكون مشروطًا بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة بقاء، كالتي حركت الشعب الألماني أيام أتاه مثل هذا المدد من أمريكا، بعد الحرب العالمية الثانية.

(1) يبدو هذا من خلال بعض الدراسات مثل التي نشرت بجريدة لوموند Le monde تحت عنوان (مشروع مرشال للعالم الثالث) لموريس جرنييه، عدد 2 أذار (مارس) 1972م.

لم يكـن هـذا المـدد السـبب الرئيـسي في نهضـة ألمانيـا، وإنـما كان أحـد المنشـطات لعملها الجبـار، في تلك التجربـة الرائدة المعبرة عـن إرادة حضارة، اسـتطاع بفضلهـا الشـعب الألمـاني اسـتعادة مكانـه الـذي يفرض وجـوده في عـالم الاقتصـاد، بصـورة تجعـل المراقبـين ينعتـون هـذه التجربة بــ (معجزة).

ويجـدر بنـا القـول إن هـذه التجربـة ليسـت خاصـة بــ (الـدم الألمـاني) أي العـرق كـما كان يعتنقـه (روزنـبرج)، صاحـب كتـاب (الـدم والذهـب) في العهـد الهتلـري، بـل هـي معجـزة تتكرر كلـما تحرك النشـاط البـشري على أسـاس إرادة حضاريـة، كـما تكـررت فعـلًا في أقـصى البـلاد الشرقيـة، تجربة اليابـان الرائعـة التـي لم تعد هـذه الدولـة إلى مركزهـا الدولي قبـل الحرب، بل أصبحـت تحتـل اليـوم رتبـة (الدولـة الاقتصاديـة الثالثـة) في العـالم.

فــ (المعجـزة) إذن لا تتوقـف عـلى حقنـة ماليـة لأن اليابـان لم يتلـق أي حقنـة مـن نـوع (مـشروع مرشـال)، ولا تتوقـف أيضًـا المعجزة عـلى العرق، لأننـا مـا نعلـم أن الشـعب اليابـاني من عـرق آري.

فالقضيـة إذن، بالنسـبة للعالم الإسـلامي، ليسـت قضية إمكان مـالي، ولكنها قضيـة تعبئة الطاقـات الاجتماعية، أي الإنسـان والتراب والوقـت، في مشروع.

تحركهـا إرادة حضاريـة لا تحجـم أمام الصعوبـات، ولا يأخذهـا الغرور في شـبه تعـالي عـلى الوسـائل البسـيطة التـي في حوزتنـا منـذ الآن، ولا ينتظـر العمـل بهـا حقنـة مـن العملـة الصعبـة، ولا أي مـشروع من نوع مرشـال.

إن الصـين الحديثـة، صاحبـة المعجـزة الكـبرى في هـذا القـرن، خرجـت مـن العـدم فتحوّلـت معالمها، كـما حولت، مـن أجل بنـاء سـدودها وطرقها، المليـارات مـن الأمتـار المكعبـة مـن الـتراب، لا بـالآلات الحافـرة والناقلـة، المفقـودة في بلـد ينشـأ، ولكن بفضل سـواعد أبنائهـا وعلى أكتافهـم. تحدوهم

الأسطورة المعبرة عن طاقة الإنسان عندما تحركه إرادة حضارية، فتذكروا أو ذكروا أن جدهم (يوكنج) حوّل الجبال.

وإذا دلت هذه الأسطورة على شيء، فإنما تدل على استقلال العمل، استقلالاً مبدئيًا بالنسبة إلى المال، الذي كثيرًا ما يتحول من مجرد (مدخرة) لتخزين العمل، يتمرد عليه ويصبح سجانه فلا تعود فائدته على صاحبه، بل على صاحب السجن.

فإن كان هذا ما يعني ماركس بما يسميه (اغتراب العمل) ( Aliénation du Travail) فنحن نشاطره رأيه، بقدر ما يتفق مع التحليل الذي قدمناه عن الأزمة التي اغترب فيها الإنتاج عندما نشأ اقتصاد التبادل.

* * *

# الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي

لو دمرت مدينة كبرى مثل نيويورك، على أثر زلزال شديد، فإننا سوف نرى بكل تأكيد إعادة بنائها.

ولو سألنا أحد: هل الولايات المتحدة تستطيع ذلك؟ فلا نتردد في الجواب بنعم، دون أن نقدر في ذلك على أي أساس قررنا جوابنا، بينما لو تأملنا في السؤال المطروح حسب المقتضيات الاقتصادية التي يفرضها مشروع ضخم كإعادة بناء مدينة نيويورك لترددنا قليلًا وما تسرعنا في جواب يحتمل صورتين: 1) هل تستطيع الولايات المتحدة القيام بالمشروع الذي نعنيه بمجرد طاقتها المالية؟ 2) أم تستطيع ذلك بفضل وسيلة أخرى؟ يجب للتوضيح أن نصوغ الاحتمال الأول صياغة أخرى تفيدنا أكثر من الناحية العملية.

فنقول: - هل تستطيع أميركا شراء مدينة مثل نيويورك بكل محتوياتها الإسكانية، والصناعية والفنية لتعوض بها ما حطمه الزلزال؟ فالسؤال في هذه الصورة، يفرض علينا بعض التريث حتى لا نتورط في جواب لا يقره الواقع.

إن واقع الولايات المتحدة بالنسبة للقضية المطروحة، هو أن رصيدها لا يتعدى منذ سنة 1969، عشرة مليارات دولار من الذهب، أي إن طاقتها المالية المقدرة بما لديها من ذهب، لا تفي بمبالغ المشروع ولا تغطيها، لأن تثمين مدينة نيويورك، مع محتوياتها الاجتماعية، سوف يكون فوق هذا الإمكان المالي مقدرًا بالذهب.

ومن هنا يتبدى لأذهاننا أمران:

1) إن أميركا لا تستطيع بإمكانها المالي أن (تشتري) مدينة نيويورك.

2) بينما تستطيع بإمكانها الاجتماعي بناء أو إعادة بناء مئات مدن مثل نيويورك.

إننا نقرر الأمر الأول على أساس الأرقام التي قدمناها بخصوص الرصيد الذهبي الأمريكي، أما الأمر الثاني فإننا نقرره على أساس تجارب متنوعة، وبوجه خاص تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الشعب الألماني وجد نفسه بعد عام 1945، في وضع يجعله يعود إلى الحياة من دون أي سلطان مالي، أو لا يعود إن كان المال هو الوسيلة الوحيدة لإعادة بناء وطن كثيف الصناعة، قد دمرته الحرب تدميرًا شاملًا.

وإذا بنا نراه قد عاد، وأعاد بناء كل مدنه المدمرة وصناعاته الضخمة وكل نشاطه الاقتصادي، وذلك بما تبقى لديه من وسائل بسيطة تمثل الإمكان الاجتماعي في الظروف العصيبة، أو ظروف الشر على حد سواء.

وعليه وعلى أساس تجربة واقعية، تجربة ألمانيا، أو على أساس تقديم الرصيد المالي الأمريكي بالنسبة إلى إمكان إعادة بناء مدينة نيويورك، فرضًا، نرى - بالأرقام أو بما رأينا في ألمانيا- أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرر مصير الشعوب والمجتمعات والدول.

ومن هنا تبتدئ ملاحظاتنا على موقف البلدان، في العالم الثالث على العموم، وفي العالم الإسلامي خاصة، تجاه هذه القضية.

إننا رأينا بعض المشروعات تقوم، بعد الحرب العالمية الثانية، في عدد من هذه البلدان، من أجل النهوض بها اقتصاديًا؛ ورأينا على الرغم من فقر هذه البلدان من الناحية المالية، أن المشروعات قامت فيها، في الحقيقة، على أساس الاستثمار المالي، حتى في البلاد التي تبنت المبدأ الاشتراكي.

والمناقضة التي تلفت نظرنا في هذه القضية ليست من الناحية النظرية، بوصفها تعارضًا بين تقرير مبدأ مذهبي كالاشتراكية مثلًا، وبين اختيار وسيلة تطبيق تخالف هذا المبدأ، وإن كانت هذه المناقضة أيضًا تلفت النظر، وإنما تهمنا قبل كل شيء المناقضة العملية- البراجماتية- عندما نرى بلادًا فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على أساس المال، وهي تفقده فلا يمكنها إلا السير البطيء في إنجاز مشروعاتها، أو الاستسلام إلى إرادة الرأسمال كي يقدم لها القروض المناسبة على شروطه، لتسلم المبادرة في تحديد طبيعة الخطة إلى إرادة خبراء أجانب، غير مرتبطين بمصير البلاد التي يخططون لها، مثل أولئك الذين أنيطت بهم (النقطة الرابعة) بعد الحرب العالمية الثانية فطبقوها في العالم الثالث بطريقة لم تحقق أي نتيجة في المجال الاقتصادي، لأنها لم تحرك الإمكانيات الطبيعية في البلاد، وليس هذا فحسب، بل جمدت حتى الإمكان المالي المتخصص لمشروعاتها، لأنها صرفته في جوانب إدارية لا تسمن ولا تغني من جوع، عندما ينطلق النشاط الاقتصادي من نقطة الصفر.

لذلك لم تكن بالتالي لهذه المشروعات نتيجة تعد، سواء بالنسبة إلى بداية نشاط اقتصادي يرفع بالتدريج كابوس التخلف عن هذه البلاد، أو بالنسبة إلى تكوين خبرة ما، تكون في صورة وعي اقتصادي ينمّي حتى في التجارب الفاشلة، رصيدًا نفسيًا تنطلق منه تجارب أخرى يتأكد فيها أكثر فأكثر، النجاح.

إن الصين تقدمت اقتصاديًا بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها، مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الاقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني، والتراب الصيني، والزمن المتوفر في كل أرض.

كما طبقت من ناحية أخرى مبدأ الاستفادة حتى من التجارب الفاشلة، مثل تجربة التعدين ( Métallurgie) الريفي، في نطاق ما أسموه (الوثبة إلى الأمام)، فقد استفادت الصين من هذه الخطوة الخاطئة على الأقل مزيدًا من المعلومات الفنية في تكنولوجية الحديد، كما استفادت من الناحية النفسية، ما كوّن بين أهالي الريف وأهالي المدن المصنعة، شبه قاسم مشترك في مجال التصنيع، فارتبطت المزرعة والمصنع في نشاط ينهض بالريف والمدينة على حد سواء.

وإنما كانت المزرعة الصينية، ولا تزال فيما أعتقد في المرحلة الحالية، رائدة النهضة الاقتصادية في البلاد، فقد استطاعت بفضلها الصين أن تستثمر ٪16 من المحصول الوطني السنوي ( PNB) في التصنيع، ولا ندرك تمامًا ما يعبر عن هذا الرقم إلا إذا قرنّاه بما استثمرت الهند، مثلًا، في الفترة نفسها أي ٪20.

ولن نستفيد، كل الاستفادة، من هذه الموازنة إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوعية الاستثمار الذي يتصل به الرقمان كلاهما: فالصين خططت طريقة تنميتها على أساس الاستثمار الاجتماعي، بينما الهند خططت على الأساس المالي.

فالصين وضعت كل تبعيات التنمية على كاهل الشعب، فعوضت بطاقاته الحيوية الموجودة بقدر الإمكان، الطاقات الميكانيكية المفقودة، حتى في المشروعات الكبيرة الحجم، أي أنها عوضت، بقدر الإمكان، الإمكان المالي بالإمكان الاجتماعي تعويضًا جعلها رائدة العالم الثالث بلا جدال، وجعلها عامة، تحصل على خبرة فريدة في العالم في مجال توظيف الإنسان والتراب والزمان.

والعبرة في هذا ليست فحسب من الجانب الاقتصادي، بل ومن الجانب التربوي، لأن الإنسان الذي يمارس هذا العمل المشترك يدرك من

خلال ما يتحقق على يده في المزرعة أو في المصنع أو في ورشات التشييد، أنه يستطيع فعلًا تحويل الجبال مثل جدّه الأسطوري (يوكنج Yukong) ليذوب في مفهومه المستحيل، وتزول من نفسه العقد التي تعطل النشاط منذ المنطلق، ومن فكره المسلمات الوهمية التي تضع على عمله نوعًا من الرصد، يجعله عملًا مشروطًا، أي مقيدًا بشروط غير طبيعية.

فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية، وتخلصه من تركة عصر ما بعد الموحدين، من خرافاتها وعقدها ومسلماتها الوهمية.

يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية، ونقطة تلاقٍ تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز.

وتجدر هنا الملاحظة بأن برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية، لا زالت بعيدة على وضع الإنسان في هذه الرتبة، بوصفه وسيلة تتغير هي ذاتها في فعاليتها بقدر ما تحدث، من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي.

ويكفينا لتأييد هذه الملاحظة، أن نلفت النظر إلى المشروعات التي تنشأ فكرتها تحت شعار الاشتراكية أحيانًا، بينما نراها تدخل حيز الإنجاز على أساس الاستثمار المالي، كأنما أفكارنا لا تستطيع بعُد التفاعلَ مع الواقع.

وربما يفسَّر هذا، على نحو التفسير الذي قدمناه في كتاب سابق[1] لحالات شبيهة، أي أن عمرنا النفسي لا يزال يضع فاصلًا بين عالم أفكارنا وبين واقعنا الاجتماعي، فتفقد حتى أفكارنا المقررة في السياسة وظيفتها في

(1) كتاب (مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي).

التطبيـق والعمـل. وإن كان هـذا التفسـير صحيحًا نُضـف: إن الأمر طبيعي. لأن مجتمعـات أخـرى- مثـل الهنـد- تعاني العـرض المرضي نفسـه[1].

ولكننـا لا نجـد في ذلـك عـذرًا للبقاء على ما نحـن عليه، وإنـما نريد فقط ألا يوضع المسـلم تحـت كابوس، عندما نكشـف على بعض جوانبنـا المرضية.

بـل يجب علينـا، خصوصًا في هذا المجـال الاقتصادي، أن تكـون أفكارنا متصلـة بواقعنـا: فـلا نقـول بأفواهنـا إن اثنـين واثنـين أربعـة، ثـم في التطبيق نتـصرف كأنما تسـاوي ثلاثة.

لا يكفي كذلك أن نشـيد في عـالم الاقتصاد بأفكار معينة- مثل الاسـتثمار الاجتماعـي- إذا كانـت مشروعاتنـا تطبـق مـا يخالفهـا، مثـل استسـلامها إلى سـلطان المال.

(1) تدل على ذلك بعض التحقيقات تحت إشراف هيئة الأمم على طرق الفلاحة في الهند 1968

# تحقيق الدِّينامِيكا الاقتصادية على أساس مبدئي

منذ عهد تقسيم العمل أي منذ بداية اقتصاد التبادل، تركزت المجهودات المبذولة في تنشيط وتدعيم حركة مسكرة تقوم على توازن معين بين عليتي الإنتاج والاستهلاك، تتوسطهما حلقة وصل مملية ثالثة هي التوزيع.

وإذا تأملنا شيئًا ما عبر حلقة اقتصادية كاملة ( Circuit) نراه يتسم بوجه خاص بالطابع الذي تضفيه عليه عملية التوزيع، فهي التي تطبع الحياة الاقتصادية، وتميز أسلوبها الخاص لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية، ورقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، لتنشأ بواسطتها حركة التفاعل بين المنتجين والمستهلكين.

فهذا التفاعل هو ما يسمى الديناميكا الاقتصادية.

إننا عندما نحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج نحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته.

والحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان: الحاجة التي يغطيها مال (Solvable)، والحاجة التي تغطيها إرادة حضارية، مثل الإرادة التي فرضت الزكاة للفقير وللمسكين وابن السبيل الذين ليس لهم مال يغطون به حاجاتهم اليومية.

ويتقرر على أساس كيفية تلبية الحاجة كل أسلوب الاقتصاد، إما طبقًا لطبيعة المال الذي يقتضي نظمًا خاصة بتوزيع محدود يحده الإمكان المالي،

أو طبقًا لإرادة حضارية تفرض شبكة توزيع شاملة تشكل السكان كلهم منذ اللحظة الأولى.

فإذا تقرر هذا النوع الأخير لتلبية الحاجة، دون إخضاعها لشرط الإمكان المالي، نستطيع مبدئيًا رسم شروط الديناميكا الاقتصادية في صورة مسلمتين :

1 – لقمة العيش حق لكل فم.

2 – العمل واجب على كل ساعد.

فالمسلمة الأولى يفرضها الاختيار لمبدأ معين يلتزمه المجتمع ويسجله في دستوره بوصفه أساسًا لعقده الاجتماعي[1].

أما المسلمة الثانية فليست اختيارًا، بل هي ضرورة تفرضها المسلمة الأولى شرطًا لاستمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك، تفاعلًا جدليًا نستطيع صياغته في صورة منطقية إذا قلنا: إنه لا إنتاج من دون استهلاك ولا استهلاك من دون إنتاج.

ولكن هذه الصورة النظرية لترابط طرفي الديناميكا الاقتصادية لا تعني أن صورة التطبيق ستكون بسيطة.

إنه ليس يسيرًا من الناحية الفنية أن نوفق بين الإنتاج والاستهلاك، على أساس المسلمتين إذا لم نستوعب الشروط النفسية والتقنية الضرورية كافة، لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي ( Décollage) ، في البلاد التي تعاني منذ أمد هذا الكساد للطاقات الاجتماعية الذي يطلق عليه اليوم اسم (التخلف).

(1) (العقد الاجتماعي)، هو المصطلح الذي استعمله (جان جاك روسو) عنوانًا لكتاب كان أثره كبيرًا في توجيه الثورة الفرنسية.

يجب أولًا على من يخطط لإطلاق هذه الطاقات الكاسدة، أن يكون مقتنعًا بضرورة إطلاقها وبإمكانه دون شروط إضافية، خارجة عن المسلمتين.

بينما تجدر الملاحظة بأن الاعتراض الأول ينشأ تجاه المسلّمة الأولى، في صورة استحالة تطبيقها في البلاد التي تعاني في ظاهر الأمر نقصًا في التغذية، فلا يتصور المنطق الاقتصادي المعتاد أن هذه البلاد تتكفل حق لقمة العيش لكل فم.

وقد حدث لي أن سجلت مثل هذا الاعتراض من قبل أصحاب أفكار متنورة كنت أتحدث إليهم في هذا الموضوع، عندما حللت بمصر سنة 1956، فكان يعترض على وجهة نظري بأن البلاد فقيرة، لا تستطيع أن تتكفل بلقمة العيش لكل فم، بينما كانت من الواضح أنها كانت تتحمل عبء كل الأفواه من دون مقابل في عملية الإنتاج، أي أنها كانت في الواقع (تتكفل) دون أن تعود عليها فائدة، لأن كل فم يتناول حتمًا لقمة العيش ولو بالطرق غير المشروعة.

فالقضية ليست في الحقيقة، قضية قصور في الإمكان، بل قصور في التصرف والسياسة والتخطيط.

فالاعتراض لا يزيد، هو الآخر على أن يكون نوعًا من الكساد في المجال الفكري، يجب رفعه لتحريك الطاقات المعطلة الأخرى.

ونقول مرة أخرى إن مجرد رفعه لا يعني في التطبيق أن أمر مخطط اقتصادي شامل على أساس المسلمتين أمر بسيط.

فالانتقال من اقتصاد سائب يسير كيفما اتفق له، أو يسير طبقًا لمخطط يترك على الهامش بعض الطاقات الاجتماعية، إلى اقتصاد يحقق تعبئة كل

الطاقـات، يقتـضي عمليـات تقنية ربما تتطلـب أولًا تغيير خريطة الإسـكان في البـلاد، للتوفيق بـين متطلبات التمويـن والعمل.

ولا يبـدو هـذا غريبًـا، فهـذا مـا يحـدث عرضًـا أو قصـدًا، في كل تخطيط شـامل في مرحلـة الطفـرة أو فيـما يسـمى في الصـين (الوثبـة إلى الأمام).

فألمانيـا قبـل الحـرب العالميـة الثانية غـيرت إلى حـد ما خريطة الإسـكان داخـل حدودهـا، لتحقق الشروط الأوليـة لتطبيق مخطط الدكتور (شـاخت)، الـذي اسـتهدف لأسـباب اسـتراتيجية وفنية، إشـادة مراكز صناعيـة كبرى في مناطـق جديدة لتيسـير التمويـن بالمواد الخام مـع اقتصاد ما يمكـن من الوقت ووسـائل النقل.

فاسـتتبع هذا التغيير لخريطـة الصناعة، تغييرًا لخريطة الإسـكان ولخريطة التموين بالغـذاء، ولخريطة المواصلات.

وهـذا الأمـر هو ما يتكـرر اليوم في الصين منـذ بداية (الوثبـة إلى الأمام)، وإننـي مـع حرصي ككل مسـلم عـلى مراعـاة شروط الفقه الإسـلامي لا أرى مسـوغًا لتدخـل مذهبـي في قضية ذات طابـع تقني بحت.

وهـي تحـت هـذا الطابـع لا تناقـض الـشرع كـما لا تناقض الماركسـية إلا مـن الناحيـة المذهبيـة، عندمـا يحـدد (ماركـس) مرحلـة التطبيـق الذي نحللـه في هـذه السـطور، غايـة أخلاقيـة للتطـور الاقتصـادي الاشـتراكي عندمـا يصـير العمـل والتوزيع قائمـين على مبـدأ: «من كلٍّ بحسـب طاقته ولـكل بحسـب حاجته».

بينـما لا تقـرر هذا التوزيـع (لقمة العيش لـكل فم) لمجرد غايـة أخلاقية، بـل بوصفهـا نقطة انطلاق فنيـة وأخلاقية معًـا، يقرها ضمنًا الإسـلام في مبدأ الـزكاة وتفرضها اعتبـارات اقتصادية اسـتثنائية، ترمي إلى خلـق جو اجتماعي

تنمـو وتتحـرك فيه كل الطاقات، في عمل مشـترك من شـأنه أن يغير الأوضاع النفسـية في الفرد، وملامـح الحياة حوله.

وبهـذا يكـون العمـل المشـترك أولًا وقبـل كل شيء المدرسـة التـي تكوّن المسـلم الجديـد، الـذي يسـتطيع مواجهـة كل الظـروف الاسـتثنائية، مثـل التخلف؛ لأن مدرسـة العمل المشـترك تعلمـه أن الإرادة إذا حركت الإنسـان تجعلـه يكتشـف الإمكان.

فالوطـن أو المجتمـع المسـلم الـذي يتحـول إلى ورشـة، سرعان ما يكتشـف أن الإمـكان الـذي ينتظـره ممـا في يد الآخرين لتغيـير مصيره هو في يـده منذ الآن.

إن الإرادة تكتشف الإمكان.

هـذا القانـون في المجـال الاقتصـادي هـو في المجـال النفسي ما تشـير إليه الآيـة الكريمـة: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَـا بِقَـوْمٍ حَتَّى يُغَيِّـرُوا مَـا بِأَنْفُسِـهِمْ» [الرعد 13/ 11] ومـا نعـبر عنـه في المجـال الاجتماعـي بقولنـا: إن الإرادة الحضارية تصنـع الإمـكان الحضاري.

فالعـالم الإسـلامي متـى تكونـت لديـه إرادة واضحـة للتخلـص مـن التخلـف، سـيجد أولًا في المجال النظـري أن اختياره ليس محدودًا بالرأسـمالية ولا بالماركسـية، وأنـه بالتـالي يسـتطيع التعويض للاسـتثمار المالي المفقـود لديه بالاسـتثمار الاجتماعـي، الموجـود على أسـاس المسـلمتين المعروضتـين في هذا الفصـل، سـواء كان ذلـك في نطاق مخطط مرحـلي خاص بظروف ما أسـميناه الإقـلاع ( Décollage)، أم كان المخطـط يعنـي أيضًـا الاسـتمرار، إذا ما رأى المجتمـع مصلحتـه في ذلك.

وإذا كان هـذا أو ذاك فالمجتمـع العصامي الذي يقلـع بمجهوده الخاص، سـيدرك أن القصـور ( Inertie) الذي يفرضه التخلـف في المجال الاقتصادي،

إنـما هو نتيجة لتصوره الأشـياء لا لطبيعة الأشـياء ذاتها، وسـوف يـرى طاقاته الذاتيـة قـادرة على تغيير كل الظروف في جو يسـوده الإخـاء والطمأنينة.

وإذا مـا كان لنـا درس نسـتخلصه من تجربـة الصين، فإنما هـو أن المعارك الاقتصاديـة عندمـا تـدور رحاهـا، فهي تـدور حول قطـب القيـم الأخلاقية، وإن وَسَّـعْنا المصطلح قلنـا: حول القيـم الثقافية.

والمجتمـع الإسـلامي أجـدر مـن يحقـق لـه وللإنسـانية التجربـة، التـي تعيـد إلى عـالم الاقتصاد أخلاقيتـه، ويتلافى بذلـك الانحرافـات الإباحية التي تورطـت فيهـا الرأسـمالية، كـما ينجو من ورطـة الماركسـية المادية التي سـلبت الإنسـان مـا يميزه عـن الآلات والأشـياء.

وأجـدر مـن يقوم بهـذه التجربـة الرائدة للبلاد هـي الجزائـر وليبيا ومصر وسـوريا، التـي دخلـت فعـلًا المعركـة الاقتصاديـة عـلى نهـج معين، تسـتطيع توسـيع أفقـه بخبرة جديـدة وتطعيمه بـروح إسـلامي، يعيد المـال إلى وظيفته بوصفـه خادمًـا مطيعًا للمجتمع لا سـيِّدًا له، ويرفع عن الإنسـان الأسر الذي قيدتـه بـه الماديـة الماركسـية التي أقحمتـه في عالم الاقتصـاد مجرد آلـة للإنتاج.

* * *

# الأساس الأخلاقي
# لعمليتي الإنتاج والتوزيع

إن الأساس المذهبي الذي يقرره (آدم سميث) بوصفه قاعدة للديناميكا الاقتصادية، قد أطلق العنان لإرادة المال وفتح الباب لتصرفات الرأسمالية، على حساب المصلحة العامة في المجال السياسي والمصالح الخاصة بالمنتجين والمستهلكين.

فكانت النتيجة ماسة أيضًا بالجو الثقافي العام، عندما أصبحت قاعدة (دعه يعمل دعه يسير) الأساس الذي يقوم عليه سلوك الأفراد باسم الحرية.

بل كانت النتيجة أم من ذلك إذا ما اعتبرنا التطورات الخطيرة والأحداث الكبيرة، التي غيرت وجه القرن العشرين على أنها مجرد انعكاسات، في المجال الثقافي والسياسي لما كان يدور في عالم الاقتصاد.

إن إباحية الرأسمالية كانت التمهيد العملي للمادية الجدلية، أي لحركة الإلحاد في العالم.

فرأس المال قام بالتالي بدور الحاجب الذي فتح الباب أمام الثورة الشيوعية مهما يبدو في هذا التقرير من مناقضة ظاهرة.

هل أراد رأس المال الانتحار أم أنه استسلم فقط لمنطق السهولة؟

إن الوجه الأول لا يعنينا في هذا الفصل، فحسبنا أن نقول: إن المجتمعات تموت غالبًا منتحرة.

وإنـما يعنينـا الوجه الثاني وهو أن من طبيعة المـادة القصور إلا في الحيوان، وإذا تحركـت المـادة فإنهـا تتبع أيسر السـبل: فالمـاء لا يجري من أسـفل إلى فوق إلا إذا سـلطنا عليه ضغطًا.

والإنسان مجبول أيضًا على اتباع المنحدر إذا لم تكن وراءه قوة دافعة إلى أعلى.

وربـما وجدنا توضيحًا وتأكيـدًا لهذه الملاحظة البسـيطة في الآية الكريمة: (وَهَدَيْنَـاهُ النَّجْدَيْنِ * فَلَا اقْتَحَـمَ الْعَقَبَةَ) [البلد 90/ 10، 11].

فالإنسـان يفضـل بطبيعتـه المنحـدر عـلى العقبـة، إلا إذا حفـزه أمر يجعله يقتحـم العقبـة، ولم يكـن المسـلم عندمـا دخـل المعركـة السياسـية- يطالـب بحقوقـه في أواخر القرن الماضي- سـوى الإنسـان الذي يتبع طريق السـهولة، الـذي سـيؤدي إلى تحقيـق بعض الرغبـات الرخيصـة الثمن، حينًـا في الركض وراء اسـتقلال لا تؤيـده مقومـات، السـيادة الحقيقيـة، لأنـه لم يجهـد نفسـه في التفكـير فيهـا، وحينًـا في البحـث عن وجـود يتناقض مـع شروط الاسـتقرار ومـع مصالـح عليا، مثلما حدث بباكسـتان، فقـد تقرر وجود هـذه الدولة على أسـس خياليـة وعلى نقيـض مصلحة الإسـلام.

وقـد يسـمى هـذا الانحـراف في المجال السـياسي خطـأ سياسـيًا، ولكننا إذا تابعنـا البحـث عـن سـببه الحقيقي، سـنجده مسـتقرًا في العـالم الثقافي، وفي الأسـاس الأخلاقـي بالضبط.

إن المقاييـس السياسـية، حتـى إذا لم تتقـرر بوضـوح وبطريقـة إرادية على أسـاس قيـم أخلاقيـة، لا تخطـئ أو تصيـب إلا بسـبب طبيعـة روابـط الواقع السـياسي مـع القيـم الأخلاقية.

فالسياسـة التـي تنهـض أساسًـا بالطالبـة بالحقـوق وتهمـل جانـب الواجبـات، لا تعـدو أن تكـون قـد اتجهـت هـذا الاتجـاه عـلى أسـاس اختيار ضمنـي أو صريـح، بـين مفهومـين أخلاقيـين: الواجـب والحـق.

وبمجرد اختيارها أو تفضيلها لأحد الطرفين تكون قد وضعت في أساس الحياة الاجتماعية كلها- بما فيها الاقتصاد والثقافة- علاقة جبرية بين الحق والواجب، فلو اصطلحنا على المدلول العام للمفهومين أن (الواجب) هو ما نعطيه (مثلًا للمجتمع) وأن (الحق) هو ما نأخذه، وأنهما يمثلان على محور القيم الجبرية قيمتين مختلفتي العلاقة على طرفي الصفر، لو اصطلحنا على ذلك لجاءت صياغة العلاقة بينهما في صورة متراجحة هكذا:

**واجب + حق ◁▷ صفر**

ولا نتعدى حدود هذه العلاقة الجبرية الأخلاقية إذا نقلناها إلى مجال الاقتصاد، بعد اصطلاحنا أيضا على أن (الإنتاج) هو ما نعطيه للمجتمع وبأن الاستهلاك هو ما نأخذه، لتضم العلاقة الجبرية هاتين القيمتين الاقتصاديتين في صورة متراجحة ذات احتمالات ثلاثة كأي معادلة متراجحة:

**إنتاج + استهلاك ◁▷ صفر**

ويجدر بنا منذ الآن أن نلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، هذا الترابط الذي أهملته الرأسمالية في نظرتها الإباحية إلى الاقتصاد، بينما نرى الرسول – صلى الله عليه وسلم – يعطينا في قضية المتسول الذي أتى يسأل يومًا (لقمة عيش) كان من (حقه) أن يأخذها من المجتمع، بنص من القرآن الكريم في الزكاة، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – أدرى الناس بتطبيقه، كما كان – صلى الله عليه وسلم – أجود من الرياح السخية في الربيع لتقديم هذه اللقمة لمسكين جاء يطلبها.

ولكن أعمال النبي –صلى الله عليه وسلم– تشريع أو عبرة لأمته، فأشار الرسول على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب، وأشار على الرجل بأن يحتطب ليأكل من عمل يده.

فإذا حللنا هذه الأبعاد الخلقية لهذه القصة، نرى كيف يحل الرسول -صلى الله عليه وسلم- أزمة اجتماعية تعرض عليه صورة متسول من المساكين، فيفضل صلوات الله عليه حلها في نطاق (الواجب) على (الحق)، أو إذا قدرنا الأبعاد الاقتصادية فإننا نراه - صلى الله عليه وسلم - يفضل الحل في نطاق (الإنتاج).

وكل مواقف الرسول - صلى الله عليه وسلم - الأخرى تدعم هذا الاتجاه، بل هذا التوجيه لأمته إن شئنا في مجال الأخلاق، أو في مجال الاقتصاد.

كما نراه - صلى الله عليه وسلم - في موقف آخر يعطي لصحابي يطلب ممن كان حاضرًا، ثم يتكرر الطلب فيتكرر العطاء، ثم يتكرر الطلب والعطاء للمرة الثالثة، ويأتي التوجيه في صورة بارزة فيقول - صلى الله عليه وسلم - للطالب: «إن اليد العليا خير من اليد السفلى».

اليد التي تعطي خير من اليد التي تتقبل، هذا هو التوجيه، إن شئنا فسرناه خلقيًا أو اقتصاديًا سواء.

والآن إذا عدنا إلى العلاقة الجبرية بين الإنتاج والاستهلاك، وعددناها في ضوء ما قدمنا، علاقة أخلاقية اقتصادية نستطيع النظر في احتمالاتها فنراها تدل على حالات ثلاث، يحقق المجتمع إحداها حسب اتجاهه الثقافي.

فحسب تركيزه على مفهوم (الواجب) أو على مفهوم (الحق)، تكون معادلته الاقتصادية إيجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك، أو متعادلة إذا استوى الطرفان.

أو سلبية إذا كان الاستهلاك أرجح في الميزانية.

ففي الحالة الأولى يستطيع المجتمع استثمار فائض إنتاجه في العمليات والميزانيات المقبلة فهو مجتمع نام.

وفي الحالة الثانية فإن كفتي ميزانه متعادلتان فلا ترجح واحدة على الأخرى، فهو لا يصعد ولا يهبط، فهو مجتمع راكد.

أما في الحالة الثالثة فكفة استهلاكه أرجح لا يصعد ولا يستقر، فهو مجتمع ينهار.

وتحويل التركيز من (الحق) إلى (الواجب) ليس بالأمر الذي يأتي عفويًا أو بالمصادفة، لأنه تحويل لعادات وطبائع منسجمة مع ما في الإنسان من ميل طبيعي إلى منطق السهولة، مدعمًا من ديماغوجيا القرن العشرين التي نصبت من (الأنا) وثنًا جديدًا يعبده الفرد في المجال السياسي باسم الحرية، وفي المجال الاقتصادي باسم الحقوق.

وحتى في المجال الرياضي حيث يعبد (الأنا) المجسم في ملاعب الرياضة.

فتحويل التركيز الموروث ليس إذن بالأمر السهل، بل لا يتأتى إلا بصراع مع كل التيارات التي تنهي الأنانية بشكليها: الأنا ونحن.

وربما تقوم، في وجه ثورة ثقافية- من أجل تعديل التركيز في صالح الواجبات- ثورة مضادة لتدعيم البناء المنحرف.

فهذا ما حدث بالضبط في الصين عندما قامت فيها محاولة لتخفيف ضغط الحقوق على الإنتاج، فسرعان ما قامت في وجهها مطالبة بمزيد من الحقوق، في حصة الأرز مثلًا وفي الأجور؛ وغالب الظن أن هذه المشاغبة كانت موجهة من الخارج من طرف جهات تريد تعطيل حركة التنمية، فاستعملت ضد العمال القائمين بتنفيذ خطة (الوثبة إلى الأمام) ما في نفوسهم من ميل طبيعي إلى السهولة.

إنه لمن أشد المكر أن يحطم الإنسان، أو يعطل نفسه بيده دون أن يشعر، لأن الماكر استطاع أن يخدعه بلغة الحقوق والحريات.

# المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة

يعرض لمجتمع أن يُعدّ، من أجل مشكلة، ما يراه صاحب اختصاص ملازمًا وكافيًا لحلها، ثم يفاجأ بأنها لم تحل على هذا الأساس.

ونستطيع أن نقول إن المجتمع الإندونيسي عاش في أواخر الأربعينات مثل هذا الظرف، وعاشه معه خبير يشار له بالبنان في مجال التخطيط الاقتصادي هو الدكتور (شاخت).

ولا شك أن فشل مخططه في النهوض باقتصاد إندونيسيا كان أمرًا لم يتوقعه، لما التزم فيه من دقة فنية من ناحية، ولما توافر في نظره من وسائل مادية وبشرية كفيلة بتحقيقه.

في رقعة منّ عليها الله بأخصب تربة تنبت من كل أنواع الخيرات، في مناخ يجعلها تنتج من ثمراتها في ثلاثة مواسم، وأسكن فيها مئة مليون من العباد يعجب الإنسان من ذكائهم ومن ذوقهم الجمالي المرهف.

ومع كل هذه المعطيات فشل المخطط، فشلًا ربما جعل صاحبه يراجعه، ولكن لم يترك لنا الدكتور (شاخت)، فيما أعلم، نتيجة هذه المراجعة.

فيبقى لنا الحق إذن في طرح سؤال: ما هو الأمر الذي تعثّر به مشروع شاخت حتى فشل؟ إننا، في الحقيقة، نراجع تكوين شاخت بوصفه عالم اقتصاد تكونت خبرته في نهوضه بالاقتصاد الألماني خلال الفترة ما بين

1933 – 1936، إذ كان المخطط مستمدًا من تراب ألمانيا الفقير ومن استعدادات الشعب الألماني ليفي بشروط النجاح كلها، وقد نجح فعلًا النجاح الذي خولط ألمانيا أن تواجه اقتصادياَ أقسى الظروف العسكرية والدنية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتصد فيها.

ولا شك أن (شاخت) وضع مخططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، ثم لا شك في أنه طبق هذه الشروط آليًا في التجربة الإندونيسية، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية بوصفه فردًا من المجتمع الألماني؛ بينما ستجري التجربة الإندونيسية بطبيعة الحال على أساس معادلة الفرد الإندونيسي فتعثرت التجربة الإندونيسية بسبب خطأ مخططها (شاخت) في تقدير المعطيات البشرية في المجال الاقتصادي، لأن ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجري داخل ألمانيا أو خارجها.

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة، بل حسب معادلتين:

1) معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان، ليستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين.

2) ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو أو التخلف.

فأما المعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وميزه على العالمين بالتكريم، فهي منحة منه، عز وجل، إلى البشر كافة.

أما المعادلة الثانية فهي هبة المجتمع إلى أفراده كافة، بصفتها القاسم

المشترك يطبع سلوكهم ويحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات تحديدًا يميزهم عن أفراد مجتمع آخر، أو عن جيل آخر من مجتمعهم، إذا كان الفاصل الزمني كافيًا لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى.

ويجب القول إن مصادر المعادلة الاجتماعية، من الناحية الاقتصادية، اثنان:

1 – المجتمع الذي أسميناه القارة الاقتصادية الشمالية

2 – والمجتمع الذي أسميناه القارة الجنوبية، كلاهما يطبع سلوك الأفراد فيه بدرجة معينة من الفعالية، وبذلك نستطيع أن نعدّ هذه الفعالية مقياسًا لقدرة الفرد، بحسب بيئته، على الهيمنة على أسباب الحياة الاجتماعية، قدرة تختلف اليوم من محور واشنطن– موسكو (القارة الشمالية) حيث يسود الإمكان الحضاري، إلى محور طنجة – جاكرتا حيث يفقد هذا الإمكان، كأنما تتدخل ضمنًا مجموعة شروط أولية في تحديد مواقف الفرد أمام المشكلات، وبالتالي في تحديد نتائج هذه المواقف.

فهذه المجموعة من الشروط تكوّن ما نسميه المعادلة الاجتماعية، التي تشرط بطريقة ضمنية مواقف الفرد ونتائجها، لتخضع هذه النتائج إلى نوع من الحتمية ربما تمجها حساسيتنا.

ولكن لعلنا إذا أدركنا طبيعة هذه الحتمية، ندرك مدى سلطانها على تصرفنا في الوقت الراهن، ومدى حريتنا معها إذا ما صممنا على تغيير معادلتنا الاجتماعية على الطريقة التي أتاحت تغييرها لمجتمعات أخرى، مثل اليابان في أواخر القرن الماضي والصين في منتصف هذا القرن.

فلنفترض فرضين:

1) إن مولـودًا أتـى على محور واشـنطن – موسـكو: سـيخضع قطعًا، منذ اللحظـة الأولى، إلى قانون الأعـداد الكـبرى، أي إلى القانون الإحصائي.

إنـه سـيكون لـه– في التعليـم ورعاية الصحة طفـلًا، وفي العمـل رجلًا– حـظ من نسـبة نشر التعليـم، ورعايـة الصحة والعمـل على محـور ولادته، أي فوق 90٪.

2) إن مولـودًا أتـى عـلى محـور طنجـة – جاكرتـا: سـيخضع أيضًـا إلى القانـون الإحصائـي: أي إن مصـيره سـيتحقق عـلى نسـبة مـا دون 40٪ مـن التعليـم ورعايـة الصحـة والعمـل، أي أنـه سـيتحقق عـلى مسـتوى مواهبـه المطابقـة لمعادلتـه البيولوجيـة، ولكن على نسـبة المعادلـة الاجتماعية لمن سـبقه في مجتمعـه، فـإذا ولـد في الهنـد، مثـلًا، فـإن لـه 25٪ مـن الحـظ أن يكـون منبـوذًا و75٪ مـن الحـظ أن يكـون عاطـلًا عـن العمـل، مهـما كانـت مواهبه الشـخصية، لذلـك يتبـين من خـلال هذين الفرضين بـأن تصرف الفـرد مقيد بـشروط اجتماعيـة سـبقته إلى الوجـود، وبالتـالي إن فعاليته مشروطـة بمعادلة اجتماعيـة يجدهـا في مهـده، وهـي تفـرض عـلى سـلوكه نوعًـا مـن الحتميـة لا يتخلـص منـه إلا بعمليـة تغيير لمعادلتـه الاجتماعية، كما حدث ذلـك في اليابان أثنـاء مـا يسـمونه بالعهـد الميجـي، وفي الصين أثنـاء الثـورة، والثـورة الثقافية بوجـه خاص.

فالشـعوب التـي تعيـش عـلى محـور الشـمال قـد سـوّت مشـكلة المعادلة الاجتماعيـة بطريقـة تلقائيـة، مـع التجـارب التـي تتابعـت منـذ بدايـة العصر الصناعـي، حتـى أدت إلى ظهـور (تايلـور)، الذي وضـع مذهبـه (التايلورية) تتميـمًا لمـا صنعتـه الأيـام في جوهـر المعادلـة الاجتماعيـة التـي كان هـو نفسـه وأفـكاره في تنظيـم الإنتـاج، إحـدى نتائجهـا.

ولم يكن الدكتور (شاخت)، هو الآخر، إلا إحدى هذه النتائج، قد تلقى تلقائيًا المعادلة نفسها كأي فرد ألماني، وأصبح يطبقها تلقائيًا حتى في غير مكانها، مثلًا في مخططه الإندونيسي، دون أن يفكر أن المجتمع الإندونيسي لا زال في حاجة إلى من يصنع له معادلة اجتماعية تخوله القيام بإنجاز أي عمل يقتضي نسقًا وتنسيقًا فرديًا أو جماعيًا.

فنستطيع القول إن مخطط (شاخت) قد فشل في إندونيسيا، مع توافر الشروط الفنية والمادية كلها، لأنه فقد شرطًا ضمنيًا ليس من اختصاص رجل الاختصاص في الاقتصاد أن يفكر فيه.

وإنما يبدو أن الدراسات التي قامت منذ العقد الأخير في مجال التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، بدأت خصوصًا بباريس، كأنها تعنى بهذا الجانب الذي نسميه المعادلة الاجتماعية، مهما يكن الاسم الذي تخصصه لهذا الجانب، ومهما كانت طريقة تفسيره عندهم.

ومما يجدر بالذكر أن بعض الجهود من أبناء العالم الثالث بدأت تسهم في هذا الاجتهاد الجديد وتثريه بنتائج تجارب تفيد بفشلها أو بنصف نجاحها، كالتجربة التي يذكرها بالتفصيل رجل اختصاص في الزراعة في الهند؛ يذكر كيف عمل مع مستشارين فنيين من هيئة الأمم المتحدة، طوال خمس سنوات، تحققت فيها بعض النتائج الإيجابية على أساس الطرق الفنية التي طبقت أثناء إشراف المستشارين بينما تعود التجربة- حسب تقرير الاختصاصي الهندي الذي نشير إليه- إلى الطرق التقليدية فور انسحاب الخبراء الأجانب.

وإذا كانت هذه التجربة تعني شيئًا من الناحية التي تعنينا، فإنما تعني أنها سارت على أساس معادلة اجتماعية خاصة بالخبراء الأجانب المشرفين عليها، وأنها عادت تسير طبقًا لمعادلة أخرى، معادلة المجتمع الهندي،

مجـرد أن انسـحب الخراء.

وقـد تتكـرر هـذه الظاهـرة في صـور مختلفـة، في كل مجـالات النشـاط، حتـى في المجـال العلمي، كـما ذكر لي ذلك أحـد إخواننا المهندسـين الجزائريين وهـو يحـضر رسـالة دكتـوراه بأوربـا، وكانـت بينـي وبينه صلـة فكريـة، وقد سـبق أن كان بينـي وبينـه حديـث في الموضـوع، فـأراد أن يذكـر لي مـا عنـده شـخصيًا في مختـبره إذ كان يلاحـظ، على الرغم مـن تفوقه من الناحيـة النظرية عـلى زملائـه، أنـه كان في الناحيـة التطبيقيـة، أي مـن ناحية اسـتخدام أدوات التجربـة العملية، يعاني شـيئًا من عـدم الثقة في تلـك الأدوات، فكانت عقدته أو عقـده تعطـل النتيجـة أو النتائـج التـي يصـل إليهـا عقله قبـل الآخرين.

فهـذه القصـة هـي أخـت القصـة التـي يذكرهـا الاختصـاصي الهنـدي، عـلى الرغـم مـن الاختـلاف الظاهر بـين المجالـين؛ فالقصتـان لا تختلفـان إلا في الشـكل، هـذه كتجربـة في مختبر مواد بلاسـتيك، وتلك في مجـال الإلكترون المطبـق في الفلاحـة، ولا تختلفـان في المصـدر الاجتماعـي- النفسـاني، لأن كل واحـدة تدل على أن تكويـن الخبير الهندي والخبير الجزائـري لم يمنحهما الهيمنة الكاملـة عـلى أدوات عملهـما العلمـي، بينما مسـتواهما العلمـي النظري- على الأقـل فيما يخـص الخبـير الجزائري- يبـدو رفيعًـا جدًا.

ويجـدر الذكـر هنـا بأنني كنـت معجبًـا بالخبـير الجزائري، وهـو يقص لي قصتـه، إذ كنـت أراه يشـعر كامـل الشـعور بالعقـدة التـي كان يعانيهـا، كمن يعيـش محنة.

وعـلى أيـة حـال فالقصتـان تعـبر كلتاهمـا عـلى أن العمـل العلمـي أيضًا يتطلـب معادلـة اجتماعيـة لا تتكـون تلقائيًـا في الدرجـات الجامعيـة، بل يهبها المجتمـع نفسـه للأفـراد، بـين العـادات والتقاليـد التـي يفطـر عليهـا الطفـل

منـذ مهـده، ويحـرم منهـا الطفل الـذي يولـد في مجتمع آخـر لم تتكـون فيه بعد معادلـة اجتماعيـة، أو فقدهـا لأسـباب تاريخيـة- اجتماعية معينة مثـل المجتمع الإسـلامي اليوم.

إذا طرحنـا مشـكلة كيفيـة تكوينهـا، نراهـا تتكـون بطريقتـين: إمـا أن تصنعهـا الأيـام بتكـرار التجارب التـي تتحـول بالتدريج إلى عادات مسـتقرة تطبـع تلقائيًـا السـلوك الفـردي والجماعـي بطابـع الفعاليـة، وإمـا أن تتكـون تحـت إشراف إرادة هادفـة تريـد مـا تفعـل وتفعـل مـا تريـد لمواجهـة ظروف وضرورات قاسـية.

فـلا شـك أن المجتمع الغـربي يتمتع بمعادلـة اجتماعية صاغتهـا بالتدريج الأيـام، بـل القـرون، وربـما تكملهـا أفـكار جديـدة مثـل أفـكار (تايلـور) في القـرن الماضي.

أمـا المجتمـع الصينـي فإنـه يصنعهـا اليـوم بيـده، تحـت إشراف إرادة متوتـرة، أعنـي تحـت ظـروف قاسـية تضـع الضمـير في كل فـرد فيـما نسـميه (حالـة إنقـاذ).

وقـد سـبق في هذا المضـمار المجتمـع الياباني، الـذي صنع هـو الآخر بيده معادلتـه الاجتماعيـة لمواجهة (حالـة إنقـاذ) كان واجهها منذ قـرن، عندما دق بابه (الكمودوربيري) سـنة 1853م.

فالمجتمع الإسلامي في حيرة بين أمرين:

1) إمـا أن يـترك الأيـام تصـوغ معادلتـه الاجتماعيـة أو تعيـد صياغتهـا لتمكينـه مـن مواجهـة التحدي الـذي يوجهـه له عـالم اقتصادي غريـب عنه، وهـذا طريق طويـل تعبّده تجـارب ومحن مثل التي عاشـها الخبـير الجزائري في مخبره، أو مثل التي عاشـها الشـعب الإندونيسي أيام تطبيق مخطط (شـاخت).

فهـذه التجـارب، حتـى الفاشـلة منهـا، تكـوّن بتكرارهـا وبالتدريـج العـادات المسـتقرة التـي تصـير بالتـالي (معادلـة اجتماعيـة)، تطبـع النشـاط بالفعاليـة الضروريـة في عـالم اقتصـاد خاضـع لمقاييـس الضبـط والإنتـاج.

2) وإمـا أن تطرح المشـكلة صورة منهجيـة مثلما فعلـت اليابان والصين، أو مثلـما فعل (تايلور) ومدرسـته في الغرب الذي اكتملـت معادلته الاجتماعية في صـورة النظرية (التايلورية).

فالعـالم الإسـلامي يواجـه اليـوم «حالة إنقـاذ» أو- كما يقـال في مصطلح العسـكريين- يواجـه (حالة طـوارئ) تفرض عليـه أن يتخذ قـرارات صارمة في المجـال الاقتصـادي، كـما تتخـذ قيـادة عسـكرية قراراتهـا لمواجهـة ظروف استثنائية.

* * *

# ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء (Autarcie)

اكتشف العالم، مع الاستعمار، كل أنواع السيطرة من جانب القوي على الضعيف، فهو يقيد حرية تصرفاته بقيود عسكرية واقتصادية، ويحاول أحيانًا إحكام شبكتها حتى من الجانب الروحي، ببعثات تبشيرية لا همّ لها إلا تدعيم السيطرة بوسائل تخفى على الأبصار.

فاليوم، في عهد تصفية الاستعمار تحت إشراف لجنة من هيئة الأمم تحمل هذا الاسم، لم يبق على العموم، مجال للسيطرة العسكرية على مصير شعوب العالم الثالث، أي على أغلبية شعوب العالم الإسلامي؛ ولكن الاستعمار استنبط طريقة تعويض للسيطرة العسكرية بسيطرة اقتصادية تخوله البقاء في مناطق نفوذه السابقة، بل تخوله بسط نفوذ جديد لا يقابل بالرفض، بل بالقبول والرضا والتعاقد.

هكذا نرى أن المظهر قد تغير، لأن الرجل المستعمر استبدل بالسيف الذي كان بيده عرقًا من زيتون رمز السلام، بينما نشعر من خلال ما شاهدناه في حبك العلاقات الجديدة بين قارتي الاقتصاد، أن شيئًا لم يتغير في أعماق ضمير رجل الشمال، فهو ما زال على مذهب (ليبنيتز Leibnitz)، الذي كان - وهو يضع الأسس الجديدة لعلم الرياضيات- يفكر أيضًا في

احتلال مصر، ويقدم من أجل ذلك تقريرًا مفصلًا للويس الرابع عشر، وما زال على مذهب (أرنست رينان) الذي كان يرى «أن الأوربي خلق للقيادة، كما خلق الصيني للعمل في ورشة العبيد وكل ميسر لما خلق له».

فتعويض السيف بعرق من زيتون لم يغير سوى المظهر.

إن أوربا التي تكتلت في القرن الحادي عشر من أجل الزحف الصليبي، وتكتلت في القرن التاسع عشر في الميثاق الاستعماري تحت إشراف (بسمارك) ببرلين سنة 1881 من أجل الزحف الاستعماري، تعود اليوم إلى تكتل جديد في صورة (السوق المشتركة) في الظاهر من أجل الصمود في وجه الاقتصاد الأمريكي والياباني والصيني، وفي الواقع من أجل الزحف الاقتصادي على مناطق الحضور الأوربي سابقًا لترسي فيها دعائم وجود أوربي جديد بوسائل الاقتصاد.

وعليه يترتب على كل من يهمه أمر النهوض الاقتصادي في بلد إسلامي أو في العالم الإسلامي على العموم، أن يأخذ في الاعتبار الضرورات الداخلية، كما بينا بعض ملامحها في الفصول السابقة، كما يترتب عليه أن يأخذ أيضًا في الاعتبار الضرورات الخارجية، كان نشير إليها في هذا الفصل.

يجب أن نصفي أولًا منطق القضية فنتساءل: ما هي حدود الإمكانيات الفردية- نعني بالنسبة إلى وطن بمفرده- لمواجهة الضرورات الداخلية والخارجية؟ إننا نعني حدود حرية التصرف في الداخل، في نطاق دفع الطاقات الاجتماعية على أساس المسلمتين المذكورتين في فصل سابق بوصفهما شرطين ضروريين لدفع عجلة الديناميكا الاقتصادية، ومن ناحية أخرى من أجل الصمود في وجه الزحف الاقتصادي من الخارج.

يجب أن نلاحظ أن شروط الاقتصاد التكاملي (autarcie'L) لا تتوافر

إلا في أوطان معدودة مثل الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي والصين.

فالولايات المتحدة مثلًا تستهلك 95٪ من إنتاجها داخل حدودها، أي أنها تستطيع إلغاء علاقتها الاقتصادية مع الخارج دون أن يتصدع اقتصادها إلا بنسبة 5٪ ودون أن يشعر العامل بقطع العلاقات إلا على النسبة نفسها.

وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تتمتع بالحرية الاقتصادية المطلقة، على وجه التقريب، وذلك بسبب اتساع رقعتها وقاعدتها الإسكانية (الديموغرافية)، أي يُسرها من ناحية الثروة الطبيعية والعدة البشرية.

والصين، بعد الثورة الثقافية، أصبحت هي الأخرى، تستطيع قطع العلاقات الاقتصادية مع الخارج دون تضرر، على أساس من التقشف تفرضه ضروراتها الداخلية الحالية في مرحلة الإقلاع التي لا زالت تمر بها.

وكذلك الاتحاد السوفييتي، على نسبة من اليسر أقل من أمريكا وأكثر من الصين اليوم، أما الأوطان الأخرى كلها، فهي لا تستطيع حل مشكلاتها الاقتصادية كلها، داخل حدودها الخاصة.

فاليابان على الرغم من أنها الدولة الاقتصادية الثالثة، لا تستطيع أن تقطع علاقاتها مع الخارج، أي أن تكوّن داخل حدودها حلقة اقتصادية مغلقة، إلا في حالات شاذة مثل ألمانيا التي استطاعت، على الأقل في السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية أن تعيش في اقتصاد مغلق، أي مستقل (Autarcie) على أساس مخطط الدكتور (شاخت).

والبلد الإسلامي الوحيد الذي يستطيع مواجهة الضرورات الداخلية والخارجية داخل حدوده، هو دون أي شك إندونيسيا، ومع ذلك رأيناها تفشل في تطبيق مخطط (شاخت)، لأنه طبق على أسس غير موضوعية، أي

على أسس موجودة في ألمانيا مفقودة في إندونيسيا، كما بيّنا.

فيجب أن نمضي خطوة أخرى في تصفية منطق القضية: إن كل وطن، مسلم أو غير مسلم، يستطيع حل بعض مشكلاته داخل حدوده، مثلًا كل ما يتعلق بالعدل والإدارة والأمن، كما يستطيع حل مشكلات أخرى في نطاق تنظيم جهوي، مثل إنتاج وتسويق البترول بالنسبة للدول العربية لو يتم اتفاقها بهذا الصدد، ثم هناك مشكلات لا تحل إلا على مستوى عالمي مثل قضية السلم، وتنسيق البريد إلخ.

فاتجاه الأوطان الأوربية نحو فكرة تأسيس السوق المشتركة الأوربية، ما هو إلا تقرير واقع، يمليه تطور العلاقات الاقتصادية في العالم، بعد تصفية الاستعمار، أي بعد أن فقدت الدول الأوربية، مثل فرنسا وإنجلترا وهولاندا، الرقعة التي كانت في إفريقيا أو آسيا، تكمل اقتصادها، فاتخذت هذه الدول اتجاه الاقتصاد التكاملي لمواجهة ضرورات داخلية وخارجية جديدة.

وإذا ما حللنا العوامل التي شجعت رؤساء دول أوربية، مثل الجنرال (دوغول) على احتضان فكرة السوق المشتركة، وعلى النضال في سبيلها على حساب بعض القيم التي كانت مقدسة قبل قرن، مثل الوطنية المفرطة ( Chauvinisme) فسنجد أن أوربا وجدت هذا التشجيع أولًا وقبل كل شيء في تراثها العتيد، أيام كان (شارلمان)، معاصر هارون الرشيد ينشئ على أساس العقيدة المسيحية الموحدة، ما يسمى (الإمبراطورية المقدسة).

وبالتالي نرى كيف أن أوربا العلمانية المادية، لا تخشى في سبيل تنظيم اقتصادها تنظيمًا جديدًا أن تعود إلى عهدها القديم، إلى عالم مقدساتها لتعزيز

عالم مصالحها المادية.

كذلك نرى أن الدول المتقدمة لا تخشى أن ترجع أحيانًا خطوة إلى الوراء من أجل تصحيح خطأ أو تدارك إسراف، بينما نرى أوطانًا متخلفة يعتري مسؤوليها ومثقفيها الخجل إذا ما سمعوا كلمة عن ضرورة تلافي تفريط أو إفراط، كأنهم من القوم الذين يشير إليهم القرآن الكريم: (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ) [المائدة 5/ 79].

فاليوم نرى كثيرًا من إخواننا في البلاد العربية الإسلامية يسمون المراجعة رجعية، دون أن يشعروا بأن تقدميتهم شاخت وهرمت، قد أكل عليها الدهر وشرب، لأنها فقدت ثقة الناس في مهدها، في البلاد الغربية.

بينما الأوطان العربية والإسلامية على العموم، أحوج من غيرها إلى إعادة النظر في اقتصادها حتى لا تتبع قدوة أوربا القرن التاسع عشر، ثم تكتشف خطأها بعد قرن، لتعود مرة أخرى، بعد قرن، لقدوة أوربا القرن العشرين.

يجب على البلاد العربية بوجه خاص أن تعيد النظر في تنظيم حياتها الاقتصادية، على شروط تحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها، متخذة أساسًا شروط الاستثمار الاجتماعي التي قدمناها في صورة مسلمتين ربما يكون تطبيقهما في حدود الوطن الواحد، على درجة من الصعوبة، ولكنها تنخفض بمقدار ما تتسع رقعة التطبيق.

فأمريكا لا تستطيع تحقيق شروط الحلقة الاقتصادية الكاملة بنسبة 95٪ لو افترضنا أنها فقدت بعض ولاياتها: فأي تغيير في الخريطة الطبيعية- الإسكانية لوطن يغير قطعًا شروط تطبيق المسلمتين:

1) كل فم يأكل

و2) كل ساعد يعمل.

وإذن التغيير يحدث إلى أسوأ (حسب فرضنا بخصوص أمريكا) فإنه يحدث إلى أحسن حسب فرض مناقض، مثلًا بالنسبة إلى الرقعة العربية إذا ما توحدت وبقدر ما تتوحد هذه الرقعة أي بقدر ما تجمّع إمكانياتها وحاجاتها.

ولكن قضية مثل هذه لا يمكن الفصل فيها بالارتجال وإنما بالدراسة على الخريطة.

إن ليبيا، على سبيل المثال، لها متسع من التراب، ومصر لديها فائض من العدة البشرية، وللكويت فائض من المال المعطل؛ فلو اجتمعت هذه العوامل الثلاثة في خطة تجريبية لأدرك العالم العربي كله أن شروط الإقلاع والاكتفاء الذاتي هي تحت يده، عندما يريد النهوض الاقتصادي بتعميم التجربة الثلاثية التي أشرنا إليها، حتى تصير هذه التجربة لبنة عربية في أساس الحضارة الإسلامية الجديدة.

إن العالم العربي يتمتع بإمكانيات اقتصادية مهملة، مثل هذه الأراضي التي أنبتت الحضارة الإنسانية الأولى على ضفتي الدجلة والفرات، حيث ترعرعت أيضًا الحضارة الإسلامية الأولى بفضل الخيرات التي كان يمدها بها، منذ خلافة عمر رضي الله تعالى عنه، التراب المطعم بطمي الآلاف من السنين، ذلك (السواد) الذي عاد مرة أخرى مستنقعات تنبت الحمى، بعد أن كان ينبت الأقوات.

إن في استطاعة العالم العربي أن يعيد للتراب وظيفته الاقتصادية، وذلك منذ اليوم، بوسائله الموجودة بيده منذ الآن، حتى في الميدان الفني إذا قرر من ناحية أخرى استعادة العقول العربية المغتربة لأسباب مختلفة، منها الأسباب الثقافية التي تتصل بفقدان المسوغات الكفيلة بشد

العزائـم ورفـع الهمـم، إلى مسـتوى المسـؤوليات المنوطـة بالعلـماء والمثقفـين، في نطـاق مـشروع شـامل تتحـد فيـه الأيـدي والعقـول والأمـوال في الرقعـة العربيـة، أو في أكـبر جـزء ممكـن منهـا بقدر مـا تكتمـل فيـه شروط الاقتصاد التكامـلي، حتـى يسـتأنس النـاس، والقـادة بوجه خـاص، بأن الأوطـان التي لا تسـتطيع مواجهـة الظروف الاقتصاديـة العالمية بمفردها، تسـتطيع الصمود لهـا والنمـو، إذا تكاتفـت عقولهـا وأيديها وأموالها في ورشـة عمل مشـترك من أجـل اقتصـاد متحـرر لا يخضـع لضغـط خارجي.

ومهـما تكن مـن صعوبات في طريق إنشـاء حلقـة اقتصادية كاملـة، عربية في خطـوة أولى، إسـلامية بالتـالي، فيكون تحقيقها أحسـن دليل عـلى الاعتدال في التفكـير وفي التطبيـق، عـلى نحـو ممـا كان يشـير إليـه (خروثـوف) في قوله: «إن أحسـن دليـل عـلى صحـة أفكارنا لهو نجاحنـا الاقتصـادي»، على شرط أن نغـير في هذا الحكـم كلمة (صحـة) بكلمـة (صلاحية).

ففـي نطـاق هـذه الأفـكار التـي تخضـع إلى تطبيـق اجتماعـي فالنتائج لا تترتـب عـلى (صحـة) الأفـكار المطبقـة بقـدر مـا تترتـب عـلى (صلاحيتها).

فحتـى الشـيوعية قـد يكـون لهـا آثـار اجتماعيـة أعمـق مـن أفـكار هـي أكثـر صحـة منهـا إذا أسيء تطبيقهـا، فـإذا اسـتطاعت أن تؤسـس في الاتحـاد السـوفييتي حلقـة اقتصادية تسـتطيع الانغلاق على نفسـها، بينـما لا نرى العالم الإسـلامي يسـعى إلى تحقيـق اقتصاد تكاملي، فـلا يعني هذا إلا أن الشـيوعيين يطبقـون الفكـرة الماركسـية بجديـة أكثـر مما يطبق المسـلمون إسـلامهم.

فالنتائـج خصوصًـا في الحقـل الاقتصـادي، تتحقـق على أسـاس عوامل اجتماعيـة صرفـة تضفـي عـلى الأفـكار المطبقة أكثـر أو أقـل صلاحية.

وحسـبنا أن نقـول إن الأسـباب التـي تطبـع سـلوك المسـلمين لتكـون

أفكارهـم أقـل فعاليـة في الحقـل الاقتصـادي مـن أفـكار غيرهـم، نقـول إنها أسـباب مرحليـة، أعنـي ملازمـة للمرحلـة التاريخيـة التـي يمـر بهـا المجتمع الإسـلامي اليـوم.

وعـلى المسـلمين أن يتخلصـوا منهـا في أوجـز مـدة ممكنـة، بالطـرق التي يفرضهـا عـصر تسريـع التاريخ، وهـذا يعني، في مجـال الاقتصـاد، أن يوحدوا إمكانياتهـم وحاجاتهم حتى يحققـوا في أسرع ما يمكـن شروط الاكتفاء الذاتي ( Lantarcie) أي الحلقـة الاقتصاديـة التي تسـتطيع الانغلاق على نفسـها، إذا مـا اقتضت الـضرورات الداخليـة والخارجية ذلك.

# خاتمة

خاتمة إننا حاولنا، فيما قدمنا، أن نخلص الفكر الإسلامي من بعض العقد التي تستولي على اجتهاده في مجال الاقتصاد فتجمده، لأنه يرى في هذا المجال حتمية اختيار، لا فرار منه، بين أفكار ونظم الرأسمالية والأفكار والنظم الناتجة عن المذهب الماركسي.

فحاولنا أن نبين أن هذه الحتمية ليس لها من مسوّغ، سوى تسليمنا مسبقًا بأن ليس هناك مجال للاجتهاد في اكتشاف طريق ثالث، بينما مجرد المراجعة لوظيفة المال في الاقتصاد، بلونيه الرأسمالي والماركسي، تكشف عن آفاق جديدة في كيفية تشغيل الطاقات الاجتماعية، آفاق يتأتى الانطلاق منها لاقتصاد يمكّن المسلم من مواجهة ظروف التخلف، وضرورات العصر في الحدود المشروعة، على سنة الله ورسوله.

لم يكن موضوعنا سوى محاولة فك قيود، وضعتها أفكار أجنبية على اجتهادنا، والسير في اتجاه جديد بعض الخطوات، مثل التي سميناها الاستثمار الاجتماعي أو مشكلة المعادلة الاجتماعية، حتى يألف فكرنا مواصلة السير بخطوات أخرى، ليس لدينا إمكان الآن سوى أن نلمح إليها.

وحتى لو كانت الخطوات التي سرناها، مع القارئ في هذه الصفحات، غير مجدية من الناحية التطبيقية، هذا على أسوأ تقدير، فإننا مقتنعون بأن القضايا التي أثرناها وكيفية خوضنا فيها لا تفقدان الجدوى على الأقل كتمرين للفكر الإسلامي على حرية التصرف أمام معضلات الاقتصاد.

إن حركة الأفكار، مهما كانت وجهتها، تدفع الفكر لتدعيمها أو لتصحيحها، أو حتى لمقاومتها، وأعتقد أن الفكر الإسلامي مدعو إلى خوض معركة كبرى لمواجهة تحدي عالم الاقتصاد.

فهذا الكتاب يدعوه إلى خوضها بصفته رجلًا حرًا لا يطأطئ الرأس أمام عجل الذهب، ولا أمام زخرف القول الماركسي.

* * *

# فهرس الموضوعات

بين يدي هذا الكتاب ..... 5
الجزءُ الأوّلُ: عموميات البحث ..... 9
صورة العلاقات الاقتصادية الراهنة في العالم ..... 11
الاقتصاد والاقتصادانية (Economie et Economisme) ..... 34
حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة ..... 41
الجزءُ الثّاني: صورة المشكلات ..... 47
خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم ..... 49
حدود التفسير الاقتصادي البحت لتوزيع الإمكانات ..... 54
الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد ..... 59
الجزءُ الثّالِثُ: شروط الانطلاق ..... 65
دور المال في اختزان العمل ..... 67
الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي ..... 73

تحقيق الدِّيناميكا الاقتصادية على أساس مبدئي ..... 79
الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع ..... 85
المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب
الحديثة ..... 90
ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي
لتحقيق الاكتفاء ( Autarcie) ..... 98
خاتمة ..... 106